يونيسف

CHILD PROTECTION STRATEGY

2030-2021

إستراتيجية اليونيسف لحماية الطفل (2021-2030)

انقر على عناوين الأقسام لتصفح المنشور

شكر وتقدير

تولى إعداد إستراتيجية حماية الطفل فريق أساسي في اليونيسف برئاسة سوميرا تشودري وكورنيليوس ويليامز وعضوية موظفي حماية الأطفال في المقر الرئيسي وزملاء يعملون في مجال حماية الأطفال من مناطق اليونيسف السبع. كما دعم بيتر كولينسو الفريق في صياغة التقرير.

نتوجه بشكر خاص إلى خبراء حماية الطفل الإقليميين الذين قدموا خبراتهم الفردية كما نظموا مساهمات مناطقهم: خافيير أغيلار، وجان فرانسوا باس، وآندي بروكس، وآرون غرينبيرغ، وأماندا بيسكس، وكندرا غريغسون، وراشيل هارفي، وخوسيه بيرغوا. ونشكر رؤساء فرق حماية الأطفال في المقر الرئيسي: ستيفن بلايت، وكيرستن دي مارتينو، وتشا جيل، ونانكالي مقصود. وقدم كثير من الزملاء في اليونيسف مساهمات أساسية شاملة وعالية الجودة في الإستراتيجية، لا سيما جوزيف باندا، وياسمينا بيرن، وإري دويفيدي، وكلوديا كابا، وراميا سوبراهمانيان، وأيضاً كامل فريق حماية الأطفال في قسم البرامج. والشكر موصول أيضاً لجميع أفراد الفرق الأخرى الذين ساعدوا في إعداد عدة أوراق معلومات أساسية.

تولت مجموعة مرجعية مستقلة ضمت مديرين كبار في اليونيسف عملية توجيه هذه الإستراتيجية بخبراتهم، ونحن في غاية الامتنان لأعضاء المجموعة ولفرقهم الذين بذلوا وقتهم وخبراتهم الكبيرة: أوبيا أتشينغ، وسيغولين آدم، وهينريت آرينز، وتيد شيبان، وفيديا غانيش، ومارك هيريوارد، وروب جنكينز، وأفشان خان، وأندرو موسون، وبو فيكتور نيلوند، ولوي بيرسون، وبنجامين بيركس، وفينسنت بيتي، وماري بيير بويرير، ورون بويلز، ولورين رامبل، وكريستيان سكوغ، وناتاليا ويندر روسي، وأليكس يستر. كما نتقدم بشكر خاص جداً لسانجاي ويجيسيكيرا (رئيس المجموعة المرجعية المستقلة) لتوجيهه العام بصفته مديراً لقسم برامج اليونيسف ولعمر عبدي على دعمه المتواصل.

نود أيضاً أن نشكر المشاركين الأربعمئة وأربعة - من موظفي اليونيسف والشركاء الخارجيين - الذين ملؤا الاستبيان الأولي الذي أغنى توجيه الإستراتيجية. ونشعر بامتنان شديد لمشاركة 852 شخصاً في 26 دولة في جميع مناطق اليونيسف السبع الذين قدموا - رغم قيود كوفيد-19 - مساهماتهم في عملية التشاور الرسمية للإستراتيجية، سواءً من ناحية لوجستية أو بتخصيص وقت إضافي عند الحاجة.

ونتقدم بالشكر الجزيل لحكومة السويد، لا سيما شارلوت ستال من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، على جمع مساهمات المانحين في الإستراتيجية؛ وعدد المانحين أكبر من أن يتسع المجال هنا لذكرهم، لكننا نشكر كل واحد منهم على الملاحظات الغنية التي قدموها. ونشكر كذلك مجموعة «توحيد القوى» - المؤلفة من منظمات غير حكومية تركز على الأطفال - التي قدمت ملاحظات شفهية وخطية مدروسة أثناء العملية: تحالف صندوق الطفولة والرابطة الدولية للتخطيط ومؤسسة إنقاذ الطفل ومنظمة قرى الأطفال الدولية ومنظمة أرض الإنسان ومنظمة الرؤية العالمية. كما نشعر بالامتنان الشديد لمساهمات كبار خبراء حماية الأطفال في العالم الذين تبرعوا بوقتهم لإجراء مقابلات من أجل هذه الإستراتيجية ولتقديم ملاحظات مكتوبة على المسودات المتتالية، ومن هؤلاء: شيريدان بارتليت، ونيجل كانتويل، وجوليا فوزي، وفيليب غولدمان، وفيليب جافي، وماري جون، وشيفا كومار، وسانتي كوسومانينغرم، وكونزانغ لامو، وبنيام مزمور، وأليخاندرو مورلاتشيتي، ودوروثي روزجا، وهوارد تايلور، وجواكيم ثيس. وكذلك نشكر وكالات الأمم المتحدة الشقيقة على المساهمات التي قدمتها، ومنهم غابرييل هندرسون من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغرين أوهارا من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ونجاة معلا مجيد الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون العنف ضد الأطفال، وتونديراي شيكوا، رئيس الموظفين، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفيرجينيا غامبا دي بوتجيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة.

ونظراً للمشاركة المذهلة التي حظينا بها أثناء صياغة الإستراتيجية، لا يمكن إدراج أسماء جميع الذين ساهموا بالملاحظات والتعليقات. لذا شكراً جزيلاً لكم جميعاً زملاءنا في اليونيسف وشركاءنا الخارجيين على سخائكم في تقديم وقتكم وخبراتكم طوال العملية. بفضلكم، أصبحت الإستراتيجية أكثر ثراء.

انقر على عناوين الأقسام لتصفح المنشور

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5

1 معلومات أساسية 7

2 السياق 9

الأوضاع العالمية للأطفال حتى عام 2030 9

ظروف حماية الأطفال 11

اليونيسف وحماية الطفل حتى الآن 13

اليونيسف وحماية الطفل – طريق المستقبل 15

الإطار النظري 17

3 الإطار الإستراتيجي 18

4 الرؤية والأهداف 19

5 الأهداف 20

6 إستراتيجيات إعداد البرامج 21

المحددات السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية: المعالجة الفعالة لأسباب السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لانتهاكات حماية الأطفال على نطاق واسع 21

أنظمة حماية الطفل: دعم أنظمة حماية شاملة وفعالة في الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال ومواجهتها 23

العمل الإنساني: الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية ومواجهتها بفعالية، بما في ذلك معالجة أسبابها وتعزيز أنظمة حماية الطفل 26

7 منهجيات إعداد البرامج 31

تعزيز توليد البيانات والبحوث واستخدامها 31

الدعوة إلى تشريعات وسياسات وموازنات ومساءلة وطنية 31

بناء القدرات لتعزيز الوقاية في مجال حماية الطفل وتقديم الخدمات في جميع القطاعات 32

تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والقائمين على الرعاية والأطفال واليافعين 32

إقامة شراكات من أجل عمل عالمي ووطني منسق 32

8 القضايا ذات الأولوية 35

9 المساهمات الأساسية 44

الموارد المالية 44

الموارد البشرية 44

رصد الأداء والأثر 45

10 المخاطر وإدارة المخاطر 46

11 الملاحق 48

12 الحواشي 51

مقدمة من المديرة التنفيذية

يحدث العنف ضد الأطفال في جميع دول العالم. وقد يكون جسدياً أو نفسياً أو جنسياً. ويمكن أن يحدث عبر الإنترنت أو في الشارع - في الأحياء والمدارس والمنازل.

وبالنسبة للفتيات والنساء والأطفال المعوقين والأطفال الذين يعيشون في ظل نزاعات أو كوارث طبيعية، يكون خطر العنف أكبر.

لقد فاقمت جائحة كوفيد-19 هذه المخاطر على جميع الأطفال زيادة كبيرة، وأدت في الوقت نفسه إلى تعطيل الخدمات وأنظمة الدعم الموجهة لحمايتهم.

نحن نؤمن في اليونيسف بأن لكل طفل الحق في أن يكبر في مأمن من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة، لهذا السبب تشكل حماية الأطفال ركنًا أساسيًا لعملنا. فنحن نعمل في أكثر من 150 دولة، مع الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين، لمنع العنف ضد الأطفال ودعم الناجين، عبر تقديم خدمات الصحة النفسية والإرشاد النفسي والاجتماعي وغيرها. كما نعمل مع السكان المحليين لإنهاء الممارسات الضارة كزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

يتركز عملنا على أول عقدين من حياة الطفل من الولادة إلى المراهقة في الأوضاع الإنمائية والإنسانية على حد سواء.

ويوضح التقدم المبين في هذه الإستراتيجية الشوط الذي قطعه العالم في السنوات الأخيرة في حماية الأطفال من نواحٍ عدة بإنجازات يشاد بها في زيادة تسجيل المواليد والحد من عمل الأطفال وزواجهم وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

ولكن، ونحن نحتفل بهذه الإنجازات، نبقى متيقظين للتحديات التي تنتظرنا؛ فآثار كوفيد-19 قد تهدد مكاسبنا التي حققناها بشق الأنفس.

تذكرنا الأدلة المقدمة في هذه الإستراتيجية بأن كثيراً من الأطفال ما زالوا يعيشون حياتهم دون الحماية المنهجية التي يحتاجون ويستحقون. ونحن اليوم نتوقع زيادات كبيرة في عدد حالات زواج الأطفال، وختان الإناث، والأطفال الذين يساقون إلى العمل، على سبيل المثال لا الحصر.

يجب ألا نقبل ذلك.

توفر هذه الإستراتيجية رؤية وإطار عمل استراتيجي لمواجهة هذا التحدي. وهي تدعو جميع شرائح المجتمع - وليس الحكومات فقط - إلى العمل والاستثمار معاً لمنع العنف ضد الأطفال.

> **"ثمة مساحة محدودة ومتضائلة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وممثلي المجتمع بفعالية؛ لكن جميعها ضروري لحماية الأطفال".**
>
> (المشاورة القطرية في بلغاريا)

وهذا يشمل توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الوقائية والملبية للاحتياجات، والوقاية من العنف وكشف حالاته، وخدمات الصحة النفسية، وكلها تقدم على مستوى المجتمع.

وهو يشمل أيضًا ضمان وصول الجميع إلى مدارس آمنة - خاصة مع استئناف عمل أنظمة التعليم عقب جائحة كوفيد-19.

كما يشمل وضع حماية الأطفال في صميم الخطط والأولويات الاقتصادية في ظل مواصلة الدول مكافحة الفقر داخل حدودها وإعادة بناء الأنظمة التي حطمتها الجائحة.

لكن ينبغي أن ينصب عملنا أيضاً على تعديل طرق التفكير في أسرنا ومنازلنا ومجتمعاتنا. فالتقدم في مجال العنف يتوقف على إجراء تغييرات أساسية في الأعراف والمواقف والسلوكات الاجتماعية، وخاصة إزاء الفتيات والنساء.

لم يعد بإمكاننا قبول عالم يكون فيه العنف واقع ملايين الأطفال والنساء، الأمر الذي يحرمهم من الأمان وفرص النمو والتعلم والازدهار التي يستحقها كل طفل.

إن حماية الأطفال من الأذى لا تمثل الحد الأدنى الأخلاقي لأي مجتمع فحسب، بل إنها أيضًا الطريق الوحيد لمستقبل أفضل وأكثر أماناً وصحة للأطفال ولعالمنا.

انضموا إلى اليونيسف وشركائنا الدوليين وأطفال العالم الذين يترجمون هذه الإستراتيجية إلى استثمارات وبرامج وحلول للأطفال في كل مكان.

دعونا نجعل الحماية في متناول كل طفل.

هنرييتا فور، المديرة التنفيذية

ملخص تنفيذي

حماية الأطفال هي الوقاية من الاستغلال والإساءة والإهمال والممارسات الضارة والعنف ضد الأطفال ومواجهتها. وهي جزء لا يتجزأ من اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة. وحماية الأطفال عالمية شاملة: فهي لجميع الأطفال في كل مكان، وفي جميع البلدان مهما كان مستوى الدخل فيها.

يتعرض أكثر من مليار طفل للعنف كل عام. وعواقب انتهاكات حماية الأطفال كارثية، فهي عميقة ودائمة وتقتل الأطفال في كثير من الأحيان، فضلًا عن تكاليفها الاقتصادية المقدرة بنحو 7 تريليون دولار في السنة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة المخاطر على الأطفال وتقليص خدمات إدارة تلك المخاطر.

ينصب التركيز الأساسي لهذه الإستراتيجية على الوقاية. وطموحنا هو توسيع نطاق منهجيات الوقاية المدعمة بالأدلة إلى مستوى السكان

لكن في المقابل، حصلت تغييرات مهمة وإيجابية في حماية الأطفال خلال السنوات الأخيرة. فقد أدت التدابير التي تقودها الحكومات والمجتمعات المحلية إلى زيادة تسجيل المواليد والحد من عمل الأطفال وزواجهم ومن ختان الإناث. وقبل كل شيء، تعلمنا أن انتهاكات حماية الأطفال يمكن منعها؛ إذ يمكن إحراز تقدم بالإرادة السياسية والتغيير المجتمعي وعلم إستراتيجيات الوقاية والعلاج الناشئ.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم رؤية واضحة وإطار إستراتيجي لعمل اليونيسف في مجال حماية الأطفال حتى عام 2030، مع السماح بالمرونة لقيادة هذا العمل وفق الظروف القطرية والإقليمية والاحتياجات المحلية. وتتمثل رؤية هذه الإستراتيجية - المتمحورة حول اتفاقية حقوق الطفل - في تحقيق عالم خالٍ من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة. وأهدافها مستوحاة أساساً من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بحماية الأطفال.

ينصب التركيز الأساسي لهذه الإستراتيجية على الوقاية. وطموحنا هو توسيع نطاق منهجيات الوقاية المدعمة بالأدلة إلى مستوى السكان - ليس فقط في القطاعات

الأساسية لحماية الأطفال (الرعاية الاجتماعية والعدالة)، بل وفي التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والقطاعات الأخرى ذات المسؤوليات القوية والواضحة عن تحقيق نتائج الحماية. وهذا يشمل وصول الجميع إلى العدالة، ودعم الأسرة والوالدين، وتوفير المدارس الآمنة، والسلامة عبر الإنترنت، فضلاً عن اعتماد معايير وقيم التغيير عالمياً.

إضافةً إلى تركيزنا الأساسي على الوقاية الشاملة، ستضمن اليونيسف عدم إهمال أي طفل: سنعمل مع الشركاء على تنفيذ مشاريع خاصة بالأطفال الأكثر تعرضاً لخطر انتهاكات

حماية الأطفال. ويشمل ذلك الأطفال في الأوضاع الإنسانية والأزمات، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، والأطفال الذين يعانون من أشكال أخرى من التمييز والإقصاء. وفي حال تعرض الأطفال للانتهاكات، ستعمل اليونيسف مع الشركاء لزيادة توفير خدمات الاستجابة لمنع تكرارها وتوفير الرعاية والدعم والعدالة.

ولدعم هذه الأهداف، تعتمد الإستراتيجية ثلاث إستراتيجيات أساسية مترابطة في إعداد البرامج:

1. المعالجة الفعالة للأسباب السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لانتهاكات حماية الأطفال ذات النطاق الواسع.
2. دعم أنظمة حماية شاملة وفعالة في الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال ومواجهتها.
3. الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية ومواجهتها بفعالية.

معلومات أساسية

حماية الأطفال هي الوقاية من الاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة والعنف ضد الأطفال ومواجهتها. إنها جزء لا يتجزأ من اتفاقية حقوق الطفل[1] - وهي معاهدة حقوق الإنسان الدولية التي صادق عليها أكبر عدد من الدول في التاريخ[2] ، وكما أنها من أهداف التنمية المستدامة. إن الحاجة لحماية الأطفال عالمية وشاملة: فهي لجميع الأطفال في كل مكان وفي جميع البلدان مهما كان مستوى الدخل فيها. وعواقب انتهاكات حماية الأطفال كارثية، فهي عميقة ودائمة وتقتل الأطفال في كثير من الأحيان، كما تقدر التكاليف الاقتصادية للعنف ضد الأطفال بنحو 7 تريليون دولار سنوياً[3] . لكن يمكن الوقاية من هذه الأضرار؛ إذ يمكن إحراز تقدم في هذا المجال عبر توفر الإرادة السياسية لإعمال حقوق الطفل، والتغيير المجتمعي، وعلم إستراتيجيات الوقاية والعلاج الناشئ.

حدثت تغييرات إيجابية كبيرة في مجال حماية الأطفال منذ إطلاق إستراتيجية اليونيسف لحماية الطفل لعام 2008. فعلى مدار العقد الماضي، أدت التدابير التي تقودها الحكومات والمجتمعات إلى زيادة تسجيل المواليد والحد من عمل الأطفال وزواجهم ومن ختان الإناث. واحتلت حماية الأطفال مكانة بارزة في أهداف التنمية المستدامة. وقد تم إنشاء شراكات جديدة (كالشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال)، ومعايير جديدة (كالمعايير الدنيا لحماية الأطفال في العمل الإنساني)، وأطر برامجية جديدة (مثل إنسباير INSPIRE)، وأدلة جديدة على الإستراتيجيات الناجحة - لا سيما الإستراتيجيات القابلة للتوسع للوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان، كالعنف ضد الأطفال وزواج الأطفال، ومواجهتها.

لكن، رغم هذه التطورات، ما زال أكثر من مليار طفل يتعرضون للعنف كل عام[4] ، ويواجه الأطفال تحديات جديدة كبيرة في العقد المقبل كالتطور الرقمي السريع، والتوسع العمراني، وتغير المناخ، والنزاعات المسلحة الطويلة، وزيادة الهجرة. وتشكل هذه التحديات مخاطر جديدة على حماية الأطفال. وقد زادت جائحة كوفيد-19 شدة المخاطر على الأطفال وعطلت خدمات إدارة تلك المخاطر.

تعتمد اليونيسف نهجاً قائماً على حقوق الإنسان لحماية الأطفال[5]. وتتمثل رؤيتنا في تعزيز إعمال حقوق جميع الأطفال، ومنها حقهم في الحماية من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال والممارسات الضارة، وحق جميع الأطفال في الحصول على خدمات دعم وقائي وتعويض وعلاج جيدة وفعالة ومناسبة. وتسترشد اليونيسف بالمبادئ والقواعد والمعايير الواردة في معاهدات حقوق

الإنسان الرئيسية التي تدعم جميع أعمالها، كاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تدعم أنظمة حماية الأطفال عبر تعزيز قدرات الحكومات، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني وجهات أخرى غير حكومية، بصفتها جهات مسؤولة، فضلًا عن تعزيز قدرات أصحاب الحقوق كالأطفال أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم.

في الأوضاع الإنسانية تحديداً، تسترشد اليونيسف بالتزاماتها الأساسية إزاء الأطفال في العمل الإنساني، وبالمعايير الدنيا لحماية الأطفال في العمل الإنساني، والمعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البرامج المتعلقة بحالات الطوارئ[6]، والمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني[7]. وفي حالات النزاع المسلح، تسترشد اليونيسف بالقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين، وهي مفوضة تحديداً بقرار مجلس الأمن رقم 1612[8].

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم رؤية واضحة وإطار إستراتيجي لعمل اليونيسف في مجال حماية الأطفال حتى 2030، مع السماح بالمرونة لقيادة هذا العمل حسب الظروف القطرية والإقليمية والاحتياجات المحلية.

وأهداف الإستراتيجية مستوحاة أساساً من أهداف التنمية المستدامة بشأن حماية الأطفال التي اعتمدتها الحكومات الشريكة وغيرها. وقد حدا اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 بقطاع حماية الأطفال إلى التركيز بقوة أكبر على الوقاية؛ إذ يُلزم المقصد 16-2 المجتمع الدولي «بإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال» والمقصد 5-2 «بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات». وتعالج مقاصد أخرى أسباب انتهاكات حماية الأطفال في مجالات الفقر والصحة والمساواة بين الجنسين والتعليم والبيئات الآمنة والعدالة.

مع تبقي أقل من 10 سنوات على عقد العمل حتى عام 2030، لا تزال هناك ثغرات مهمة في تحقيق أهداف حماية الأطفال، فضلًا عن انتكاسات نتيجة كوفيد-19 وعوامل أخرى. ولن تؤدي التدابير العلاجية وحدها إلى القضاء على العنف وسوء المعاملة والاستغلال وغيرها من أشكال انتهاك حقوق الأطفال. لذلك، ثمة حاجة ماسة لإعادة النظر في إستراتيجيتنا الخاصة بالحماية لتعزيز التركيز على توسيع نطاق الطرق الوقائية المدعمة بالأدلة الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تركيز شديد على الإنصاف. وعلى هذا الأساس، فإن للإستراتيجية ثلاثة أهداف:

1. الوقاية الشاملة: أن ينشأ جميع الأطفال في بيئة توفر الحماية.
2. عدم إهمال أحد: أن يتلقى الأطفال الذين يعيشون في أوضاع شديدة الخطورة دعما موجهاً.
3. الاستجابة ومنع التكرار: أن يتلقى الأطفال الذين يعانون من الانتهاكات خدمات جيدة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الإستراتيجية ثلاث إستراتيجيات برمجة أساسية مترابطة:

1. المعالجة الفعالة الأسباب السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لانتهاكات حماية الأطفال على نطاق واسع.
2. دعم أنظمة حماية شاملة وفعالة في الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال ومواجهتها.
3. الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية ومواجهتها بفعالية.

السياق

الأوضاع العالمية للأطفال حتى عام 2030

سيزيد عدد سكان العالم من 7,7 مليار في عام 2019 إلى قرابة 8,5 مليار في عام 2030[9]. وبحلول منتصف القرن، ستكون أفريقيا موطناً لمليار طفل، أي نحو 40٪ من مجموع أطفال العالم[10]. وبحلول عام 2030، ستؤوي المناطق الحضرية 60٪من سكان العالم[11]. والهجرة آخذة في الازدياد، حيث يشكل المهاجرون الدوليون الآن 3,5٪ من سكان العالم، مقارنة مع 2,8٪ في عام 2000[12]، وتضاعف النزوح القسري[13] في العقد الماضي ليشكل 1٪[14].

بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 2,9٪، وهو الأدنى منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009[15]. والتعافي الاقتصادي مهدد بتصاعد التوترات الجيوسياسية والاضطرابات الاجتماعية، وتدهور العلاقات التجارية، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19[16]. حيث يعيش 663 مليون طفل في العالم في الفقر، منهم 385 مليون يعيشون في فقر مدقع[17]. ويعيش 85٪ من أفقر الأطفال، بحسب المؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[18]. كما أن اثنين من كل ثلاثة أطفال في العالم لا يتلقون أي شكل من أشكال منافع الطفل أو الأسرة، وتصل تغطية المنافع إلى أدنى مستوياتها حيث يكون فقر الأطفال هو الأعلى[19]. إن عدد الدول التي انتقلت إلى مرتبة الدخل المتوسط آخذ في الازدياد، وكذلك

نسبة أطفال العالم في البلدان متوسطة الدخل، بيد أن هذه البلدان تضم 75٪من سكان العالم و62٪من فقراء العالم[20].

يعيش قرابة خُمس أطفال العالم (420 مليون) في بلدان متضررة من النزاعات، بزيادة قدرها 30 مليون تقريباً عن عام 2016[21]،حيث تنفذ الجهات المسلحة حملات عنف متعمدة ضد الأطفال، كاستهداف المدارس وإقصاء الفتيات والفتيان[22]، إضافة إلى حملات ضد النساء. ويتعرض الأطفال الذين يعيشون في حالة من انعدام الأمن الاقتصادي والجسدي لخطر الاتجار والعنف الجنسي والتجنيد على يد الجماعات المسلحة غير الحكومية والقوات المسلحة. وفي نهاية عام 2018، نزح قرابة 31 مليون طفل قسراً في جميع أنحاء العالم[23].

يؤثر تغير المناخ على النساء والأطفال أكثر من غيرهم. ويكون لنساء المناطق الأكثر تأثراً بتغير المناخ دور محوري؛ في الأمن الغذائي والزراعة والطاقة وسبل العيش والصحة. وسيكون لتغير المناخ عواقب وخيمة على حقوق الطفل بسبب التدهور البيئي، والهجرة القسرية، والفقر، والضغط على الخدمات العامة، وتفاقم نقاط الضعف في الأسرة - ما يؤثر بدوره على حماية الأطفال[24]. وسيكون الأثر أكبر على الفئات المهمشة والمستبعدة، كالشعوب الأصلية. وسيؤدي تزايد تواتر وشدة الكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ إلى تفاقم هذه الآثار.

يشهد العالم اتجاهات مقلقة للاستقطاب السياسي والاجتماعي، إلى جانب تراجع الثقة بالمؤسسات التقليدية كالحكومة ووسائل الإعلام. وتشهد دول عديدة تقلص الفضاء الديمقراطي والمدني، حيث يحتل الأطفال والشباب

> **ثمة مساحة محدودة ومتضائلة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وممثلي المجتمع بفعالية؛ لكن جميعها ضروري لحماية الأطفال.**
>
> (المشاورة القطرية في بلغاريا)

مركز الصدارة في الحركات الاجتماعية المطالبة بالتغيير. وبين عامي 2006 و2019، تراجعت حقوق الإنسان في حرية تكوين الجمعيات والتجمع في 43 دولة بينما تحسنت في 16 دولة فقط[25]. وكشفت الاحتجاجات حول العالم عن عنصرية وتمييز منهجيين، فضلاً عن كراهية الأجانب الموجودة حتى ضمن أنظمة العدالة وتطبيق القانون. وقد مثلت هذه الضغوط تحدياً للحكومات والشركاء كي يعيدوا النظر في نهجهم ويبنوا جهودهم على أساس على التدابير التحويلية التي يمكن أن تحفز إصلاحات أوسع من أجل الأطفال.

نحن نعيش ثورة صناعية رابعة تصحبها تهديدات جديدة لحقوق الأطفال وفرص جديدة لإحقاقها بفضل التكنولوجيات الحديثة كالقياسات الحيوية والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات المساعدة على الإنجاب. يجلب الاتصال الرقمي - الذي يقوده ويطوره ويملكه القطاع الخاص إلى حد كبير - مخاطر بسبب المراقبة وإساءة استخدام البيانات والمعلومات المضللة والإغواء والإساءة والتنمر عبر الإنترنت إضافة إلى استمرار اللامساواة الاجتماعية بسبب الفجوة الرقمية. وكلها مخاطر العالم غير مهيأ حالياً لمواجهتها. ولكن العالم الرقمي فرصة بالقدر نفسه، حيث تتاح للأطفال والشباب إمكانية الاتصال، والتواصل الاجتماعي، والتعبير عن أنفسهم، والتمكين، وأن يصبحوا وكلاء للتغيير. تتمتع التكنولوجيات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تحسين حصول الأطفال على الخدمات، كالتعليم عبر منصات المناهج المخصصة، والصحة عبر التشخيص السريع، وإدارة حالات حماية الأطفال بطريقة مدروسة وأكثر كفاءة. كما تتيح وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الاتصال الرقمية فرصاً لمشاركة أوسع مع الآباء والقائمين على الرعاية والمجتمعات.

يعاني 284 مليون شخص في العالم من القلق و264 مليوناً من الاكتئاب[26]، ويعاني نحو 10-20٪ من الأطفال من مشكلات في الصحة النفسية[27]. ويشكل الانتحار ثالث سبب رئيسي للوفاة بين الأشخاص بعمر 15-19 عاماً. وتتعرض المراهقات خاصة لخطر الاكتئاب[28]. تعتبر تجربة إساءة المعاملة والإهمال والمحن الأخرى في الطفولة سبباً رئيسياً لنتائج الصحة النفسية السيئة. في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، لا يتلقى أكثر من 75٪من الأشخاص أي علاج للاضطرابات النفسية[29]، وثمة نقص شديد في البرامج المتخصصة المدعمة بالأدلة، وقدرات القوى العاملة، والتمويل المستدام للصحة النفسية الأساسية والدعم والنفسي الاجتماعي للأطفال والأسر. وتنفق البلدان في المتوسط أقل من 1٪ من موازناتها الصحية على الصحة النفسية[30].

ويؤثر النوع الاجتماعي في الحصول على الفرص والخدمات، وقد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين مدى الحياة، كما أنه محدد قوي لتجربة الطفل مع العنف، حيث يؤثر على نوع العنف الذي يعاني منه وسبب ممارسته. في دراسة استقصائية حديثة، أبلغت 58٪من الفتيات والشابات عن تعرضهن للتحرش والاعتداء عبر الإنترنت، حيث شعرت واحدة من كل أربعة بعدم الأمان الجسدي نتيجة لذلك[31]. كما أن الأطفال المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس (مجتمع الميم)، معرضون أكثر من أقرانهم الآخرين من العمر نفسه لخطر العنف بين الأفراد[32]، بما في ذلك أشكال أعنف من التنمر والتحرش، لا سيما داخل البيئة المدرسية. كما أن أطفال مجتمع الميم معرضون أكثر لخطر أشكال العنف التي يمارسونها ضد أنفسهم، كالانتحار[33].

أصبحت الوفيات الناجمة عن العنف أكثر انتشاراً في سن المراهقة: يمثل القتل ثلثي الوفيات العنيفة بين اليافعين في العالم، وتسجل أعلى معدلاتها في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي[34]. على الصعيد العالمي، تتزوج واحدة من كل خمس فتيات قبل سن 18 عاماً وواحدة من كل 20 قبل سن 15 عاماً[35]. ويعتقد أكثر من 40٪ من اليافعات بعمر 15-19 عاماً في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن من حق الزوج ضرب زوجته أو ضربها في ظروف معينة[36]، ما يعكس القبول الاجتماعي لعنف العشير. وتشكل قضايا الصحة النفسية عبئاً رئيسياً للمرض بين اليافعين في العالم.

تظهر الأدلة العالمية أن الأطفال ذوي الإعاقة[37] معرضون لمعدلات أعلى من العنف[38]. فهم أكثر عرضة 3,7 مرات من الأطفال غير المعوقين لأن يكونوا ضحايا لأي شكل من أشكال العنف، و3,6 مرات لأن يكونوا ضحايا للعنف الجسدي و2,9 مرات لأن يكونوا ضحايا للعنف الجنسي[39]. وتظهر الدراسات في البلدان منخفضة إلى متوسطة الدخل أن احتمال تعرض النساء ذوات الإعاقة لعنف العشير أكبر 2-4 مرات من أقرانهن غير المعوقات[40].

ورغم أن التوسع الكبير في الالتحاق بالمدارس خلال العقدين الماضيين يوفر إمكانية كبيرة لدعم نتائج حماية الأطفال، ما زال نحو 258 مليون طفل خارج المدرسة[41] ومستبعدين من الحماية والتنمية الشخصية والخدمات الأخرى ذات الصلة المقدمة في المدارس. ولقد تضرر أكثر من 90٪ من الطلاب في جميع أنحاء العالم من إغلاق المدارس نتيجة كوفيد-19[42]. والأطفال حتى في المدرسة يعانون من العنف. فعلى مستوى العالم، يتعرض نصف الطلاب بعمر 13-15 عاماً (نحو 150 مليون) لعنف الأقران في المدرسة وحولها[43]. ويعيش نحو 720 مليون طفل في سن الدراسة في بلدان لا يتمتعون فيها بحماية كاملة بموجب القانون من العقاب الجسدي في المدرسة[44].

لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن انتهاكات منهجية طويلة الأمد وعميقة الجذور لحقوق الإنسان وحقوق الطفل. وهي ستفاقم على الأرجح هذه الانتهاكات الموجودة مسبقًا، وستتيح ارتكاب انتهاكات جديدة، خاصة للأشخاص المحرومين أصلاً كأطفال الفئات المهمشة أو الأقليات، والأطفال الذين يفتقدون رعاية الوالدين أو المعرضين لخطر فقدانها، والأطفال ذوي الإعاقة. وبانت، أكثر من أي وقت مضى، الهوة بين من يحصلون على الرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا الرقمية والمياه والصرف الصحي والتغذية والمعلومات والحماية الاقتصادية والاجتماعية وخدمات حماية الأطفال، وأولئك الذين لا يحصلون عليها.

ورغم أن الآثار قصيرة المدى لكوفيد-19على حماية الأطفال باتت معروفة بشكل متزايد[45] (زيادة العنف وانخفاض خدمات الوقاية والعلاج والانكماش الاقتصادي الكبير وزيادة الفقر)، فإن الآثار متوسطة الأجل وطويلة الأجل غير واضحة. لكن الواضح أن عوامل الخطر آخذة في الزيادة بينما عوامل الحماية تضعف نتيجة تدابير احتواء كوفيد-19. فقد أبرزت مراجعة حديثة للأدلة المجمعة من الأوبئة والجائحات السابقة وأثرها على نتائج حماية الأطفال كيف أن الانقطاعات في بيئة تقديم الرعاية وفي التعليم والعمل والخدمات تدفع النساء والأطفال إلى دوامة من الأذى والعنف، مع زيادة مخاطر زواج الأطفال وعمالتهم[46]. بشكل عام، من الضروري جداً أن يكون قطاع حماية الأطفال مستعداً للطوارئ الصحية العامة المقبلة، حتى أثناء التعامل مع تداعيات الجائحة الحالية.

ظروف حماية الأطفال

إن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية الأطفال، التي ترتكز صراحة على حقوق الإنسان، هي غالباً خارج المسار الصحيح، ما يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال. على سبيل المثال:

هدف التنمية المستدامة 5 (المساواة بين الجنسين): تتعرض واحدة من كل ثلاث مراهقات بعمر 15-19 عاماً لعنف عاطفي أو جسدي أو جنسي من أزواجهن أو شركائهن في مرحلة ما من حياتهن[47]، وتُكره 15 مليون مراهقة من الفئة العمرية نفسها على ممارسة الجنس[48] (5-2)؛ وتشير التقديرات إلى تزويج نحو 650 مليون فتاة وامرأة اليوم قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة[49] (5-3)؛ وتعرض 200 مليون فتاة وامرأة على الأقل للختان[50](5-3).

هدف التنمية المستدامة 8 (عمل الأطفال): يعمل 152 مليون طفل في العالم، منهم قرابة 73 مليون طفل يزاولون أعمالاً خطرة[51] (8-7). كما يشارك كثير من الفتيات والفتيان في أعمال غير موثقة في المنزل أو في منشآت أسرية - لا يُدرج هؤلاء الأطفال بشكل منهجي ضمن الإحصاءات المتوفرة.

هدف التنمية المستدامة 16 (العنف ضد الأطفال، الوصول إلى العدالة، الهوية القانونية): وثّقت الأمم المتحدة أكثر من 25000 انتهاك جسيم ضد الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في عام 2019[52]، أكثر من نصفها ارتكبتها جماعات مسلحة غير حكومية وثلثها على يد الحكومات وقوات مسلحة دولية (16-1)؛ يتعرض نحو نصف أطفال العالم دون سن 15 للعقاب البدني في المنزل[53]،

> **«تزيد جائحة كوفيد-١٩ مخاطر عمل الأطفال واستغلالهم الاقتصادي في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم».**
>
> (المشاورة القطرية في ميانمار)

ويتعرض قرابة ثلاثة من كل أربعة أطفال بعمر 2 - 4 سنوات للاعتداء النفسي والعقاب البدني بانتظام (16-2)[54]؛ في ثلث البلدان، كما يتعرض 5٪ على الأقل من الشابات للعنف الجنسي أثناء الطفولة (16-2)[55]؛ وفي عالم اليوم، واحد من كل أربعة أطفال في المعدل دون سن الخامسة (166 مليون) غير مسجل، و237 مليون طفل دون الخامسة ليس لديهم شهادة ميلاد[56] (16-9).

وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم كبير في بعض المجالات. فهناك زيادة في معدلات تسجيل المواليد عالمياً، حيث يسجل قرابة ثلاثة من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة اليوم، مقارنة بستة من كل عشرة في عام 2000[57]. في ٣١ دولة تتوفر فيها بيانات، انخفض ختان الإناث بمقدار الربع في السنوات العشرين الماضية[58]. كما انخفض زواج الأطفال أثناء العقود الماضية (وإن لم يكن في جميع المناطق)؛ اليوم، تزوج واحدة من كل خمس شابات في مرحلة الطفولة، مقارنة بواحدة من كل أربع قبل عقد من الزمان[59]. ولكن حتى في تلك المناطق التي شهدت تقدمًا، هناك حاجة إلى زيادة سريعة في التدخلات الوقائية المدعمة بالأدلة لتجنب تراجع المكاسب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول نهاية فترة الإستراتيجية. العالم ليس على المسار الصحيح نحو تحقيق التسجيل الشامل للمواليد بحلول عام ٢٠٣٠. وما لم يُسرّع التقدم، ستتواصل زيادة الأطفال غير المسجلين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وسيتجاوز العدد 100 مليون بحلول عام 2030 (انظر الشكل 1)[60].

وإذا لم يتسارع التقدم، من المرجح أن تتزوج أكثر من 120 مليون فتاة بحلول عام 2030 (انظر الشكل 2)[61]. لكن تحقيق هدف القضاء الكامل على زواج الأطفال بحلول عام 2030 يتطلب تسريع التقدم العالمي 17 ضعفاً من المعدل المسجل في العقد الماضي. وحتى في البلدان التي أصبح فيها ختان الإناث أقل انتشاراً، يجب أن يكون التقدم أسرع 10 مرات على الأقل للقضاء عليه بحلول عام 2030 (انظر الشكل 3)[62]. إضافة إلى ذلك، ثمة قطاعات مثل قطاعي العدالة والرعاية لا يمكننا فيها حتى قياس التقدم المحرز بسبب نقص البيانات، بما فيها البيانات المصنفة.

البيانات واضحة: التقدم الخطي لا يكفي لتأمين حقوق الأطفال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اليونيسف وحماية الطفل حتى الآن

توفر اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية إلى جانب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الأساس لعمل اليونيسف في مجال حماية الطفل. ويعني نهج اليونيسف القائم على حقوق الإنسان أن برامجها ودعوتها تسترشد منهجياً بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان[63] والمبادئ العامة الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل: مصالح الطفل الفضلى، وعدم التمييز، واحترام آراء الطفل، والحق في الحياة والبقاء والنمو. وبالتحديد، يشمل النهج المذكور تحليل انتهاكات حقوق الطفل؛ وتحديد مهام أصحاب المسؤولية وأصحاب الحقوق وقدراتهم، والأهداف؛ وبناء قدراتهم للوفاء بالتزاماتهم في مجال حقوق الإنسان والمطالبة بحقوقهم في مواجهة الممارسات التمييزية. وتشمل الممارسات التمييزية، على سبيل المثال لا الحصر، تلك القائمة على النوع الاجتماعي (كالتمييز ضد الأطفال الذين يعتبرون أنفسهم لا ينتمون إلى أحد الجنسين)، وعلى العرق والأصل العرقي والاجتماعي (كأطفال الأقليات والسكان الأصليين) وعلى الإعاقة أو الجنسية أو وضعية الهجرة.

استرشاداً بإستراتيجية اليونيسف لحماية الطفل لعام 2008، جرى تحول واضح نحو تعزيز النظم، كالتركيز بشكل أوضح على تعزيز العاملين في الخدمة الاجتماعية في السنوات الأخيرة. تعمل اليونيسف في جميع المجالات المترابطة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويتطلب تعزيز أنظمة حماية الأطفال في جميع الظروف أيضاً تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات (لا سيما الرعاية الاجتماعية والعدالة والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية) لتعزيز الأطر القانونية وأطر السياسات وإتاحة خدمات عالية الجودة للوقاية والاستجابة.

تركز اليونيسف بقوة على التغيير الاجتماعي والسلوكي، كتغيير الأعراف والممارسات الجندرية والاجتماعية الضارة. وفي هذا السياق، تقر بمشاركة أدوات التغيير وتدعمها، كالبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج (بما في ذلك مجتمع الميم)، وتمكين الأطفال واليافعين، وكذلك إستراتيجيات المشاركة المجتمعية على نطاق واسع. وتدرك اليونيسف بشكل متزايد أهمية عالم الأعمال باعتباره ساحة للتغيير الاجتماعي ومساهماً في إيجاد الحلول من أجل الأطفال. كما تعلم أهمية مواجهة دورة العنف بين الأجيال.

إن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تأثير كبير على حماية الأطفال، والعلاقة بينهم مثبتة بجلاء؛ على سبيل المثال، بين العنف ضد المرأة (كعنف العشير) والعنف ضد الأطفال. كانت اليونيسف رائدة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ[64]، حيث تقدم برامج عالية الجودة ومبتكرة، وتقود آليات تنسيق متعددة وتؤدي دوراً مركزياً في وضع جميع التوجيهات الأساسية لقطاع العنف القائم على

الشكل 1: التقدم والتوقعات بشأن تسجيل المواليد

إذا لم يُسرّع التقدم، ستتواصل زيادة عدد الأطفال غير المسجلين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وسيتجاوز العدد 100 مليون بحلول عام 2030

عدد الأطفال دون الخامسة ممن لم تُسجل ولاداتهم ولم تتم مراقبتها أو توقعها، حسب المنطقة

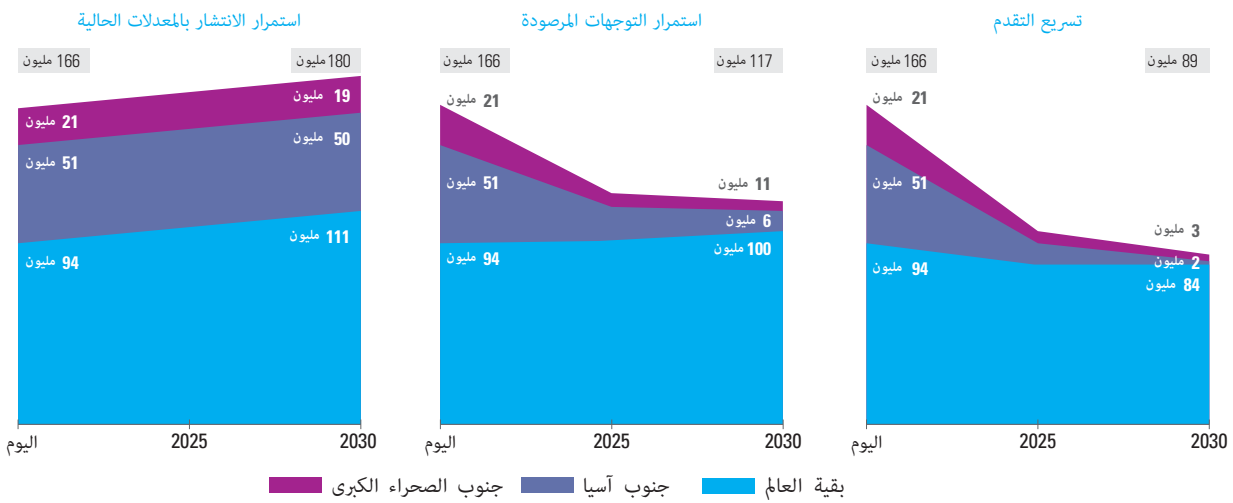

الشكل 2: التقدم والتوقعات بشأن زواج الأطفال

إذا استمرت الاتجاهات الحالية، ستنضم منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في تسجيل أعلى معدل عالمي لزواج الأطفال بحلول عام 2030

نسبة النساء من الفئة العمرية 20-24 سنة اللواتي تزوجن أو ارتبطن لأول مرة قبل سن 18، حسب المنطقة (متوقعة)

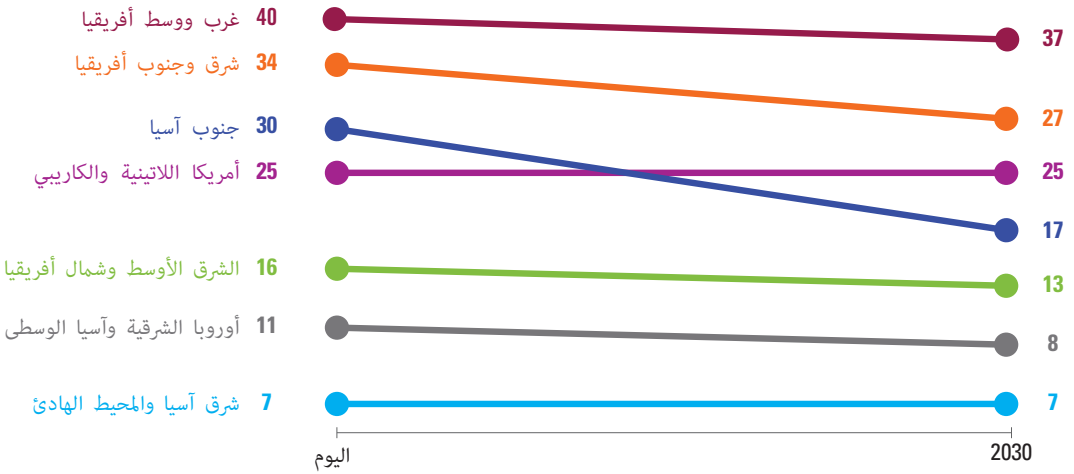

الشكل 3: التقدم والتوقعات بشأن ختان الإناث

حتى في البلدان التي أصبحت فيها هذه الممارسة أقل انتشاراً، يجب أن يكون التقدم أسرع 10 مرات على الأقل لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء عليها بحلول عام 2030

نسبة الفتيات المراهقات بعمر 15-19 عاماً ممن خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية في بلدان تشهد انخفاضاً فعلياً في معدلات انتشار هذه الممارسة المرصودة والمتوقعة والمطلوبة للقضاء

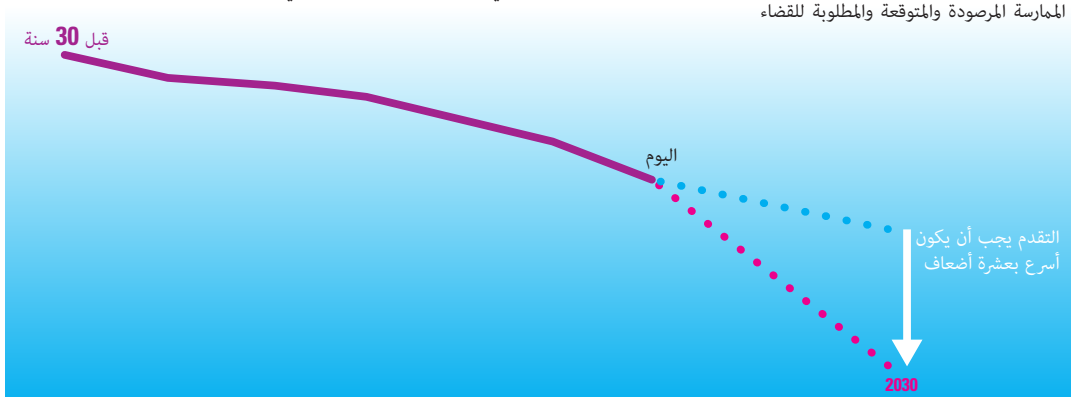

النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. كما استثمرت في برامج وقاية مدعمة بالأدلة.

تعتمد اليونيسف خطة التنمية المستدامة 2030، وهي ملتزمة تماماً بإصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعزز التعاون الوثيق بين وكالات الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن اليونيسف شاركت في قيادة اثنين من أكبر البرامج المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنهاء زواج الأطفال والقضاء على ختان الإناث. كما تعمل مع 14 وكالة من وكالات الأمم المتحدة بشأن الهوية القانونية، ومع منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال، ومع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بشأن الصحة النفسية والعافية والنماء النفسي والاجتماعي والأطفال المتنقلين والعنف ضد الأطفال، وغيرها. وفي الأوضاع الإنسانية، تعمل اليونيسف مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية شؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام لقيادة مجال مسؤولية حماية الطفل والمساهمة في مجال المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي ومجال مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام والمجموعة المرجعية المعنية بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ. كما تعمل اليونيسف بنشاط مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات كلجنة حقوق الطفل والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل) لدعم ترجمة الصكوك القانونية إلى إعمال حقوق الطفل على أرض الواقع، ومع الهيئات الإقليمية في الأمم المتحدة. وهي تعمل مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وكذلك الممثلين

من الضروري جداً تعزيز بيانات حماية الأطفال وتوليد الأدلة. كانت اليونيسف شريكاً مهماً في إنتاج أدلة خاصة بكل بلد بشأن انتشار العنف والمعارف والمواقف والممارسات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. وقد دعمت هذه الأدلة أنشطة المناصرة وتقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات وفي عملنا مع السكان مباشرة.

((المشاورة القطرية للمنظمات غير الحكومية في كازاخستان)

الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال والأطفال في النزاعات المسلحة والعنف الجنسي في حالات النزاع. وتعمل اليونيسف عبر مجموعة من الشراكات الأخرى مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، سواء ضمن الأمم المتحدة أو خارجها.

وترعى اليونيسف الابتكار وتدعم أنظمة إدارة المعلومات المتسقة والمدعومة مركزياً بما يتماشى مع حقوق ومبادئ حماية البيانات والخصوصية لدعم إدارة الحالات، بما في ذلك الأنظمة العاملة من خلال الأداة المشتركة بين الوكالات، Primero™. تتبع اليونيسف نهج الإدارة القائمة على الحقوق والنتائج لتعزيز التخطيط والرصد وتحسين الشفافية والمساءلة عن النتائج. وقد استثمرت في السنوات الأخيرة بشكل كبير في تعزيز رصد الأداء ورصد الأوضاع في قطاع حماية الأطفال.

في عام 2020، تعاملت اليونيسف مع 455 حالة إنسانية جديدة وجارية في 152 دولة، شملت دعم 17,8 مليون امرأة وفتاة وفتى بخدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخفيف مخاطره ومواجهته، كما شملت تقديم الخدمات الصحية وخدمات العمل الاجتماعي والعدالة إلى 4,2 مليون فتاة وفتى تعرضوا للعنف، ودعم 5,7 مليون فتاة بتدخلات الوقاية والرعاية المتعلقة بزواج الأطفال.

ومثلما سببت جائحة كوفيد-19 انتكاسة للتقدم في إعمال حقوق الأطفال، فقد وفرت أيضاً فرصاً لزيادة حماية الأطفال. ناصرت اليونيسف الاعتراف بأن العاملين في الخدمة الاجتماعية «عمال أساسيون» واستفادت من الفرص المتاحة مثل: توظيف التكنولوجيا الرقمية للتواصل مع أولياء الأمور بشأن تقديم الرعاية ورسائل الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛ وتسهيل ربط الأطفال بالأخصائيين الاجتماعيين؛ وتوسيع نطاق التدريب والإشراف، وإضافة مستوى من الخدمات عبر الهاتف مع إمكانية توسيعها بعد كوفيد-19؛ وإشراك المجتمعات بطرق جديدة؛ وضمان الأمان في التعلم عبر الإنترنت بعد إغلاق المدارس بشكل غير مسبوق. كما شددت على أهمية أجندة تقدير التكاليف والقدرة على تحمل التكاليف والتمويل، لا سيما في ظروف تقلص الحيز المالي والانكماش الاقتصادي الكبير. في ظل جائحة كوفيد-19، كان لخبرة المنظمة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ دور محوري في معالجة جائحة الظل للعنف ضد النساء والفتيات بما يتجاوز نطاق العمل الإنساني التقليدي.

ظل الإنفاق السنوي على حماية الطفل أقل بقليل من 13٪ من إجمالي نفقات اليونيسف للسنوات السبع الماضية (2014-2020)، حيث وصل إلى 712 مليون دولار في عام 2020. وكانت أكبر الزيادات في الإنفاق: (1) موضوعياً، على حالات الطوارئ والعنف ضد الأطفال وتعزيز النظم؛ (2) جغرافياً، على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حتى بداية عام 2021، ضمّت اليونيسف 894 موظفاً متفرغاً يعملون في مجال حماية الطفل - أكبر قوة عاملة منفردة وأكبر كادر من المتخصصين في مجال حماية الطفل في أي وكالة دولية. وظل هذا الرقم كنسبة من موظفي اليونيسف ثابتاً في السنوات الأخيرة عند 18-19٪ من الموظفين المتخصصين.

اليونيسف وحماية الطفل – طريق المستقبل

قاد عملية وضع الإستراتيجية فريق يتألف من كوادر من مقر اليونيسف الرئيسي وخبراء إقليميين في حماية الطفل، بدعم من مجموعة مرجعية داخلية تضم عناصر من مختلف مكاتب اليونيسف ووظائفها. وقد تم إثراؤها بثلاثة مساهمات أساسية: (1) استبيان عن عمل اليونيسف في حماية الطفل، ملأه 404 مشاركين، (2) سلسلة من الأوراق الأساسية، بما فيها مراجعات للبحوث والتقييمات، (3) مشاورات داخلية وخارجية مكثفة شملت 852 شخصاً في 26 دولة في جميع مناطق اليونيسف السبع شاركوا في عملية

التشاور الرسمية لإعداد الإستراتيجية. وفيما يلي النتائج الرئيسية للاستبيان والمشاورات عموماً (انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل):

- ثمة دعم لقيام اليونيسف باعتماد «نهج صحة عامة» في إعداد برامج حماية الطفل؛ أي إعداد برامج (1) موجهة للسكان، (2) قائمة على الأدلة، (3) تتبنى الوقاية أولاً.

- تعمل اليونيسف بأفضل شكل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ولكن بشكل أقل جودة مع الشركات الخاصة.

- عمل اليونيسف بالغ الأهمية خاصة في مجالي التعزيز المؤسسي للأنظمة الوطنية لحماية الأطفال وتقديم الخدمات في البلدان الهشة وضعيفة القدرات.

- يخبرنا الشباب أنهم يريدون رواية إيجابية تركز على المشاركة والتمكين.

- أظهر الاستبيان دعماً قوياً لتكثيف جهود اليونيسف في حماية الطفل عبر الإنترنت (67٪)، والأطفال المتنقلين (64٪) وإنهاء احتجاز الأطفال (60٪).

- وافق 91٪ من المشاركين على أن اليونيسف منظمة عالمية رائدة في مجال حماية الطفل، لكن 24٪ فقط يعتقدون أن لديها ما يكفي من الموظفين لتنفيذ مهماتها.

الشكل 4: الإطار النظري لإستراتيجية حماية الطفل

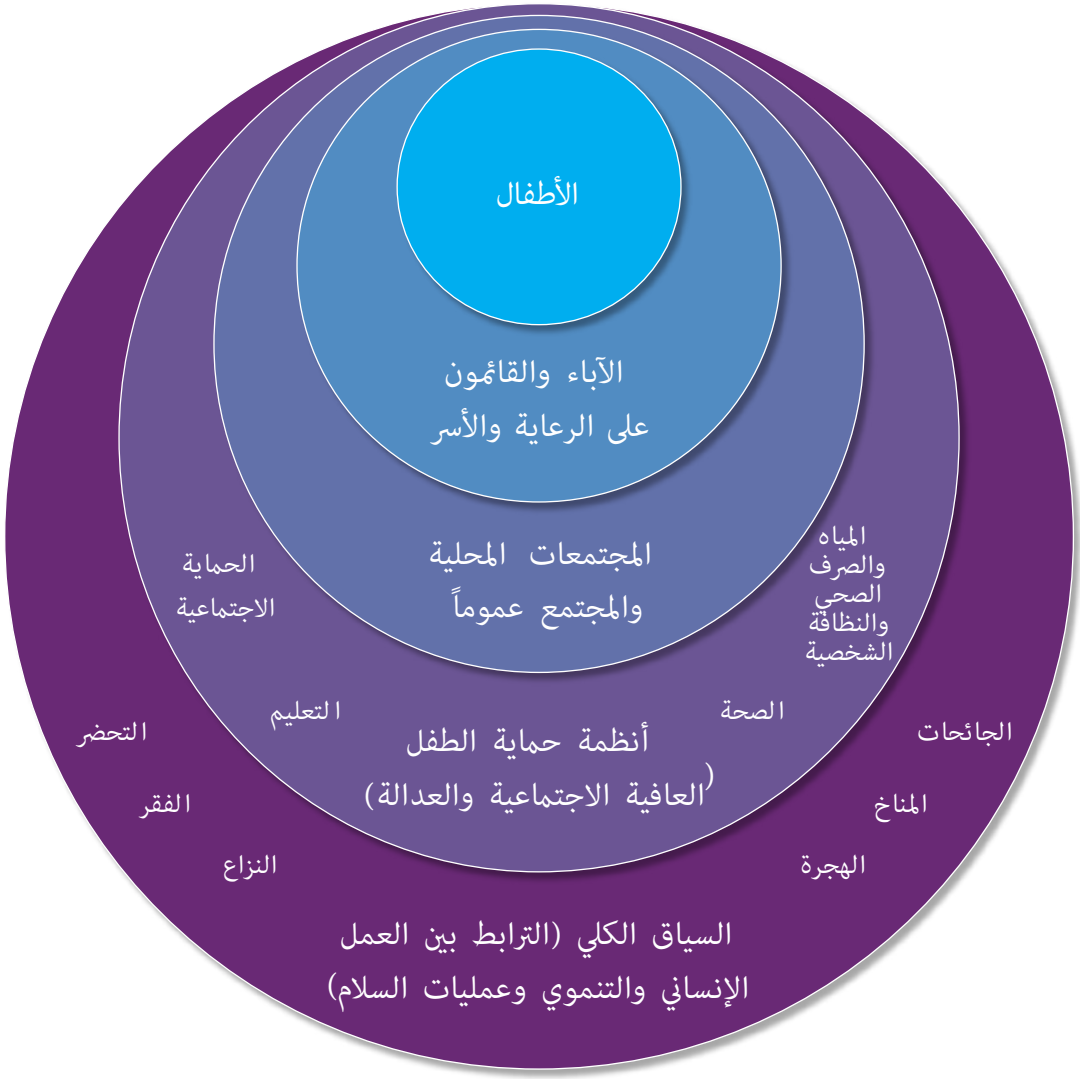

«لحماية الطفل، علينا معالجة الفقر متعدد الأبعاد، بما في ذلك العمل في قطاعات أخرى كالصحة والتعليم»

(المشاورات القطرية في مصر)

الإطار النظري

يصف الإطار النظري لإستراتيجية حماية الطفل خمسة مستويات متحدة المركز متداخلة فيما بينها، ما يعني أن أياً منها لا يوجد بمعزل عن المستويات الأخرى - فجميعها مترابطة. في المركز يوجد الأطفال، يدعمهم الآباء والقائمون على الرعاية والأسر، الذين يشكلون بدورهم جزءاً من المجتمعات المحلية والمجتمع عموماً. الطبقة التالية التي تؤثر على نتائج حماية الطفل هي أنظمة حماية الطفل (التي تتألف من قطاعي الرعاية الاجتماعية والعدالة)، مدعومة بقطاعات أخرى ضرورية لبرامج حماية الطفل (كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية). تقع هذه المستويات بدورها ضمن السياق الوطني الكلي والعابر للحدود الوطنية (اجتماعي، سياسي، اقتصادي، أمني). وستعمل اليونيسف في جميع مستويات الإطار لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الأطفال على نطاق واسع.

الإطار الإستراتيجي

الشكل 5: الإطار الاستراتيجي لحماية الأطفال في اليونيسف

الرؤية والأهداف

تتمثل رؤية إستراتيجية اليونيسف لحماية الطفل في عالم خالٍ من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة لجميع الأطفال. وهي رؤية تتمحور حول اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كما أنها تتفق مع مفهوم الأمن البشري – وهو فهم متعدد التخصصات للأمن ويتمحور حول الإنسان.

وأهداف الإستراتيجية مستقاة أساساً من أهداف التنمية المستدامة، ما يعني أنها متوافقة مع تلك الأهداف العالمية التي اعتمدتها الحكومات الشريكة، وتكملها بمجال غير ممثل في أهداف التنمية المستدامة[65]. يوضح الجدول 1 التطابق بين أهداف التنمية المستدامة لحماية الأطفال والمواد ذات الصلة من اتفاقية حقوق الطفل.

تتمثل رؤية إستراتيجية اليونيسف لحماية الطفل في عالم خالٍ من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة لجميع الأطفال.

الجدول 1: أهداف التنمية المستدامة لحماية الأطفال والمواد ذات الصلة من اتفاقية حقوق الطفل

أهداف التنمية المستدامة	مواد اتفاقية حقوق الطفل
الهدف 4-3 : تعزيز الصحة النفسية والعافية	المواد 6 و24-1 و24-2 و39.
الهدف 5-2 : القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات.	المواد 1 و19 و28-2 و34 و35 و36 و37 (أ) و38-4 و39.
الهدف 5-3 : القضاء على جميع الممارسات الضارة، كزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.	المادتان 1 و24-3
الهدف 8-7 : إنهاء عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة.	المواد 1 و19 و32 و34 و35 و36 و37 (أ) و38-2 و38-3 و39، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة.
الهدف 16-2 : إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.	المواد 1 و6 و19 و21 و32 و34 و35 و36 و37 (أ) و39، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.
الهدف 16-3 : تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.	المواد 37 و38-1 و40.
الهدف 16-9 : توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030 (والمؤشر 16-9-2).	المادتان 7 و8.
منع الانفصال غير الضروري بين الأسرة والطفل ومواجهته، وإنهاء إيداع الأطفال في المؤسسات، وتعزيز الرعاية الأسرية البديلة[66].	المواد 7 و9 و18 و20 و21 و25

الأهداف

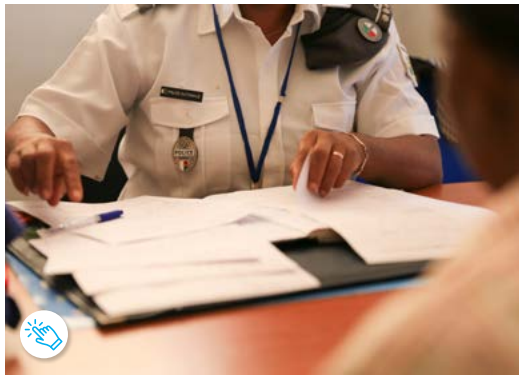

للإستراتيجية ثلاثة أهداف.

1 **الوقاية الشاملة: نمو جميع الأطفال في بيئة توفر الحماية.** : ستدعم اليونيسف توسيع نطاق إستراتيجيات الوقاية وأساليبها على مستوى السكان. ويشمل ذلك تمكن الجميع من تسجيل المواليد، ودعم الأسرة والرعاية الوالدية، والوصول إلى العدالة، والمدارس الآمنة، والسلامة عبر الإنترنت، فضلاً عن تبني معايير وقيم التغيير عالمياً. وهذا يستلزم تعاوناً وثيقاً مع القطاعات الأخرى، كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، لمعالجة عوامل الخطر والحماية الأخرى خارج قطاع حماية الطفل.

2 **عدم إهمال أي طفل: حصول الأطفال الموجودين في أوضاع شديدة الخطورة على دعم مخصص.** ستركز اليونيسف على الوقاية والتدخلات المبكرة لمساعدة الأطفال الأكثر عرضة لخطر انتهاكات حماية الأطفال. ويشمل ذلك الأطفال الذين يعيشون في أوضاع إنسانية وأزمات، والأطفال المتنقلين، الأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال الأقليات، والمحرومين من رعاية الوالدين، والذين يعانون من أشكال أخرى من التمييز والإقصاء.

3 **الاستجابة ومنع التكرار: تقديم خدمات عالية الجودة للأطفال الذين يتعرضون لانتهاكات.** عندما يتعرض الأطفال للانتهاكات، ستعزز اليونيسف الوصول إلى المساعدة، فضلاً عن خدمات الوقاية الثانوية والثالثية لمنع تكرارها، وتوفير الرعاية والدعم والعدالة.

إستراتيجيات إعداد البرامج

لتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الإستراتيجية ثلاث استراتيجيات برمجة أساسية مترابطة تتمحور حول نهج قائم على حقوق الإنسان:

1. **المحددات السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية:** المعالجة الفعالة لأسباب السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لانتهاكات حماية الأطفال على نطاق واسع.
2. **أنظمة حماية الطفل:** دعم أنظمة شاملة وفعالة في منع انتهاكات حماية الطفل ومواجهتها.
3. **العمل الإنساني:** الوقاية من انتهاكات حماية الطفل في الأوضاع الإنسانية ومواجهتها بفعالية.

المحددات السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية: المعالجة الفعالة لأسباب السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لانتهاكات حماية الأطفال على نطاق واسع

1. معالجة الأسباب الاقتصادية لانتهاكات حماية الأطفال

- ترتبط انتهاكات حماية الأطفال ارتباطاً وثيقاً بمشاكل بنيوية أوسع لا يمكن حلها عبر تدخلات حماية الطفل وحدها. تشكل الصعوبات الاقتصادية وعوامل الفقر السبب الأساسي لكثير من مشاكل حماية الأطفال، كعمل الأطفال، وزواجهم، والهجرة غير الآمنة، والعنف، والاستغلال الجنسي، والاتجار، والانفصال الأسري، والجرائم دون سن 18. كما تفاقمت هذه الانتهاكات بسبب جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي وشكلت ضغوطاً اقتصادية وغير اقتصادية إضافية كبيرة على الأسر، ولا سيما ذات الدخل المنخفض.
- ستسعى اليونيسف إلى وضع حماية الطفل في صميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية وإستراتيجيات الحد من الفقر. وستفعل ذلك بالعمل من خلال نهجها في التمويل العام من أجل الأطفال وعبر دعم الحكومات والشركاء الآخرين لبناء أنظمة حماية اجتماعية مراعية للأطفال[67] والاستثمار فيها، كالمعونات النقدية وخطط الحماية الاجتماعية المتكاملة («النقد والرعاية») للأسر منخفضة الدخل والأكثر هشاشة، بمن فيهم الأطفال ذوي الإعاقة. ويشمل ذلك أيضاً ربط أنظمة الحماية الاجتماعية هذه بأنظمة حماية الطفل عموماً، بما فيها العاملون في الخدمة الاجتماعية. أظهر تقييم عام 2019 لدعم اليونيسف لتعزيز أنظمة حماية الطفل أن أفضل تلك الأنظمة أداء كان في البلدان التي ربطتها بشكل مدروس مع أنظمة الحماية الاجتماعية العاملة. ولأنظمة الحماية الاجتماعية وحماية الأطفال وجوه متعددة - كتقييمات الضعف وإدارة الحالات

وتعزيز العاملين في الرعاية الاجتماعية – وغالباً ما ينبثق عملها من الوزارة الحكومية نفسها.

2. تشجيع التغيير الاجتماعي ومواجهة الأعراف الاجتماعية والجندرية الضارة

تماشياً مع الإطار النظري لحماية الأطفال، ستعتمد اليونيسف مجموعة من الإستراتيجيات للحد من الآثار الاجتماعية السلبية على الأسر وتبنّي الآثار الإيجابية والاستفادة منها. في جميع البلدان، سينصب التركيز خاصة على مواجهة الأعراف الاجتماعية والجندرية الضارة التي تولد توقعات قوية بالحفاظ على الوضع الراهن، إضافة إلى جميع آليات الامتثال التي تحافظ أيضاً على الممارسات الضارة (مثلاً، عمليات التنشئة الاجتماعية، ونفوذ أصحاب السلطة، والعقوبات الجماعية). وينطبق ذلك أيضاً على الأوضاع الإنسانية، كالكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية الناجمة عن تدفق اللاجئين. وستشرك اليونيسف الأطفال واليافعين والشباب والآباء والقائمين على الرعاية والأسر ووجهاء المجتمع بمن فيهم الزعماء الدينيين، وعلى نطاق

أوسع، القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل لتعزيز السلوكات والأعراف الوقائية.

وسوف يشمل عملنا من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي جميع مجالات إستراتيجية حماية الطفل؛ من تغيير

التمويل العام من أجل الأطفال ضمن حماية الطفل

تعد تحليلات التمويل العام من أجل الأطفال ضرورية لوضع دراسة الجدوى الاقتصادية من أجل تعزيز النظام وتوسيع نطاق تقديم الخدمات، وهي ضرورية جداً لمناصرة رصد الموازنات اللازمة لتنفيذ هذه المبادرات. ولدعم توسيع برنامج التمويل العام من أجل الأطفال، عززت اليونيسف قدرات وحدات السياسة الاجتماعية، وقدمت لموظفيها تدريباً داخلياً متخصصاً بهذا المجال وطبقت اتفاقاً عالمياً طويل الأجل لتسهيل التعاقد مع خبراء في إدارة المالية العامة. وفي المستقبل، ستعطي اليونيسف أولوية لهذا النوع من التمويل في تعزيز أنظمة حماية الطفل، والتنسيق مع جهودها العامة لإيجاد حيز مالي للخدمات الاجتماعية والتركيز على خمسة تدابير أساسية: (1) إعداد دراسة جدوى اقتصادية خاصة بحماية الأطفال من أجل زيادة أولويات موازنتها بما يتماشى مع التزامات الدول حيال اتفاقية حقوق الطفل، (2) المساعدة في بناء أنظمة وطنية لحماية الطفل، بما في ذلك القوى العاملة وتوسيع نطاق الخدمات الجيدة (كالاستثمارات متعددة القطاعات في الخدمات الوقائية الأساسية كقطاع التعليم)، (3) دعم السلطات المحلية المسؤولة عن حماية الأطفال، (4) تحسين كفاءة خدمات حماية الأطفال، (5) تمكين وتنفيذ قدرات رصد موازنات حماية الأطفال ونفقاتها.

المعتقدات والتوقعات السائدة بشأن عدالة الأطفال على المستويين القطري والعالمي إلى العمل على تبني والدية أكثر إيجابية والمساواة في وظائف الجنسين، بما في ذلك النماذج الذكورية المنصفة للجنسين. وتماشياً مع الإطار النظري الوارد في الشكل 4، تصف الفقرات الثلاث أدناه التدابير ذات الأولوية: للأطفال، والآباء والقائمين على الرعاية والأسر، والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل.

الأطفال: لتعزيز موارد الأطفال واليافعين وقدرتهم على الصمود وإسماع أصواتهم، ستعمل اليونيسف على:

- دعم برامج المهارات الحياتية التي تدمج الاهتمام بحقوق الإنسان المتعلقة بحماية الأطفال، والمعايير الجندرية، والعلاقات الصحية، ومنع العنف وتقدم نماذج إيجابية للأطفال.
- دعم برامج منع العنف في المدارس (مثل «التعلم الآمن»[68]) والمجتمعات المحلية، والتعاون مع القطاع الصحي في قضايا مثل حمل المراهقات وفيروس الإيدز.
- تنفيذ استراتيجيات تغيير اجتماعي وسلوكي للتوعية وتشجيع الكفاءة الذاتية ودعم الأقران وتعزيز تغيير الأعراف الاجتماعية والجندرية.
- تعزيز مشاركة[69] الأطفال واليافعين وأصواتهم وتمكينهم وعملهم مع منظمات الشباب وشبكاتهم، بما فيها التي تمثل الفئات الأكثر هشاشة كالأشخاص ذوي الإعاقة والمتضررين من الهجرة والأقليات العرقية[70].
- العمل على إبقاء الأشقاء معاً عندما يكون ذلك في مصلحة الطفل.

الآباء والقائمون على الرعاية والأسر: لدعم الوالدية والرعاية الإيجابية والحمائية ومنع انفصال الأطفال عن أسرهم، ستستخدم اليونيسف إستراتيجيات لتغيير مفاهيم النوع الاجتماعي تحقق ما يلي:

- تمكين الأمهات والآباء وغيرهم من القائمين على الرعاية من اعتماد منهجيات والدية إيجابية عبر المشاركة المجتمعية وخدمات دعم الرعاية الوالدية التشاركية في إطار منهجيات أوسع للرعاية التربوية[71] مدى الحياة.
- دعم خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم الاجتماعي الشاملة وسهلة المنال (كالزيارات المنزلية)، خاصة للأسر الأكثر هشاشة.
- دعم المعونات النقدية وبرامج الحماية الاجتماعية المتكاملة والعادلة والشاملة، لا سيما تلك التي تعالج أو تقيّم الأثر على تمكين الفتيات والنساء وانتقال الفتيات والفتيان الآمن إلى مرحلة البلوغ.

المجتمعات المحلية والمجتمعات: : لتغيير الأعراف الاجتماعية والجندرية الضارة وتعزيز المشاركة المجتمعية والأعراف الاجتماعية الإيجابية وتعزيز التدخل والاستجابة المبكرين، ستعمل اليونيسف على:

- إعطاء الأولوية لوضع المعايير وآليات المراقبة والإشراف لضمان الجودة والمساءلة والاستدامة طويلة الأجل في مشاركة المجتمع من أجل حماية الأطفال.

- دعم استراتيجيات المشاركة المجتمعية لمعالجة اختلالات السلطة وتغيير الأعراف الاجتماعية الضارة بشأن النوع الاجتماعي والعنف والتمييز والإعاقة والرعاية، لا سيما عبر التشاور والتعبئة والعمل بقيادة المجتمع.

- العمل مع السكان المحليين والمنظمات المجتمعية للوقاية من العنف وجميع أشكال التمييز ومواجهتها، بما فيها على أساس الهويات الجندرية المختلفة، ووضعية الهجرة، والأصل العرقي، والإعاقة.

- تهيئة بيئة اجتماعية داعمة للتغيير المحلي والسلوكات الجديدة، عبر الخطابات العامة الملائمة والقصص الإعلامية والممارسات الصناعية التسويقية والترفيهية الإيجابية، وتعزيز الحركات الاجتماعية، ونشر قصص التغيير.

- إشراك الشباب في تعزيز الآليات المجتمعية لحماية الأطفال.

- نشر التغيير على مستوى المجتمع المحلي باستخدام آليات منظمة

- التعامل مع مخاطر وفرص مجتمعات الإنترنت التي احتلت جزءاً متزايداً من حياة الأطفال.

ستسعى اليونيسف، عبر العمل مع الشركاء لمواجهة الأعراف الاجتماعية والجندرية الضارة، إلى توسيع نطاق البرامج المدعمة بالأدلة لتصل إلى المستوى الوطني، مع التركيز خاصة على: (1) برامج الوالدية، (2) برامج التعليم، (3) التدخلات المجتمعية.

أنظمة حماية الطفل: دعم أنظمة حماية شاملة وفعالة في الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال ومواجهتها

درس تقييم[72] أجرته اليونيسف عام 2018 دعمها لتعزيز نظام حماية الطفل بين عامي 2012 و2018. وأوصى التقييم بأن توضح اليونيسف نهجها في هذا المجال وتضمن تجسيد النهج في الخطط التنظيمية. وبناء على ذلك، حددت اليونيسف سبعة عناصر لتعزيز نظام حماية الطفل: (1) القانون والتنظيم والسياسات، (2) الحوكمة، (3) الخدمات، (4) المعايير والرقابة، (5) الموارد، (6) المشاركة، (7) البيانات. وستدعم تعزيز النظام في سياق العمل الإنساني والإنمائي، وتسعى إلى دعم الأنظمة المرنة والقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. في ظروف كل بلد، ستسعى اليونيسف إلى دعم الأنظمة التي تشمل الأطفال النازحين والمهاجرين واللاجئين، وكذلك الأطفال ذوي الإعاقة. كما ستسعى إلى ضمان تركيز أنظمة الدعم على الأسرة والمجتمع وعملها على إنهاء استخدام الرعاية المؤسسية ودور الأيتام. إن عملنا على تعزيز نظام حماية الطفل جزء لا يتجزأ من اتفاقية حقوق الطفل ومن نهج قائم على حقوق الإنسان في إعداد البرامج والمناصرة.

«المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية قريبة من الواقع وقريبة من مجتمعاتها، وتستطيع اختبار منهجيات جديدة وبناء القدرات المحلية ومواجهة الأعراف الاجتماعية الضارة وإقامة شراكة مع اليونيسف والحكومات لتنفيذ إستراتيجيات حماية الطفل على نطاق واسع».

(المشاورة القطرية في هايتي)

القوانين واللوائح والسياسات:

لدعم إطار قانوني وتنظيمي قوي، وسياسات محددة لتعزيز الأنظمة الوطنية لحماية الأطفال، تعمل اليونيسف على:

- الدعوة إلى تحديد أنظمة حماية الأطفال وتقييمها ودعمها.

- مناصرة ودعم وضع سياسات وتشريعات لحماية الأطفال وإنفاذها.

- دعم وضع إستراتيجيات شاملة لتعزيز نظام حماية الطفل.

الحوكمة:

لتعزيز هياكل حوكمة فعالة - بما في ذلك التنسيق بين الدوائر الحكومية وبين مستويات الحكومة وبين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية - في كل الأوضاع الإنسانية والإنمائية، ستعمل اليونيسف على:

- دعم إنشاء هياكل وآليات تنسيق وطنية ولامركزية.
- تعزيز التنسيق الأفقي والعمودي على المستويين الوطني والمحلي.

الخدمات:

لضمان استمرارية الخدمات (تشمل الوقاية والاستجابة)، ستعمل اليونيسف على:

- دعم نمذجة خدمات حماية الأطفال واختبارها وتوسيعها، مع التركيز على النهج الوقائي.
- دعم إعداد وتعميم أنظمة لإدارة الحالات والإحالة.
- دعم استمرارية الخدمات في مجالات الرعاية الاجتماعية والعدالة والصحة والتعليم.

المعايير والرقابة:

لتشجيع المعايير الدنيا والرقابة (آليات الإشراف والمساءلة)، ستعمل اليونيسف على:

- دعم وضع وتنفيذ المعايير وآليات الرقابة.
- العمل مع آليات حقوق الإنسان لدعم رصد انتهاكات حقوق الطفل المتعلقة بحماية الطفل والمساءلة بشأنها وضمان إشراك الأطفال ومشاركتهم بنشاط في هذه الآليات.

الموارد:

لضمان توفر الموارد البشرية والمالية والبنية التحتية، ستعمل اليونيسف على:

- مناصرة زيادة الاستثمارات في أنظمة وخدمات حماية الطفل وتدخلات الوقاية من العنف.
- دعم مبادرات شاملة لتعزيز القوى العاملة، كتطوير المناهج وتدريب مقدمي خدمات حماية الطفل وموظفيها، مع التركيز على تحسين مهارات العاملين في مجال الأساليب الوقائية وضمان ظروف عمل مناسبة.
- دعم مراقبة موازنات حماية الطفل وإعداد ملخصات الموازنة.
- دعم تقدير تكلفة خدمات حماية الطفل الوقائية والمستجيبة وتمويلها.

«مشاركة الأطفال واليافعين وتمكينهم أمر بالغ الأهمية لدفع تحقيق أهداف حماية الأطفال.

(المشاورة القُطرية في بنين)

المشاركة:

لتشجيع مشاركة الأطفال واليافعين والأسرة والمشاركة المجتمعية، ستعمل اليونيسف على:

- دعم وتعزيز منتديات ومنصات المشاركة المجتمعية، بما في ذلك دمج المشاركة المجتمعية في أنظمة حماية الطفل.
- دعم وتعزيز منصات تمكين الأطفال واليافعين.
- الاستثمار في الشباب وبناء قدراتهم لتسجيل وإدارة وإحالة الحالات المعنية، والعمل كميسرين وموجهين للأطفال الأصغر سناً.
- دعم وضع المعايير وآليات الرقابة لمشاركة الطفل والأسرة والمشاركة المجتمعية.
- الدعوة إلى إنشاء ودعم آليات تقديم الشكاوى وتعويض المظالم للأطفال وأسرهم.

البيانات:

لدعم أنظمة جمع البيانات والرصد، ستعمل اليونيسف على:

- دعم تكامل البيانات الإدارية التفصيلية المصنفة ضمن

إطار الأنظمة الإحصائية الوطنية الأوسع واستخدامها في وضع السياسات.

- دعم البحوث، بما فيها تحليلات الوضع بشأن العوامل التي تؤثر على حماية الأطفال (الوقاية والاستجابة) وبشأن تغيير أنظمة حماية الأطفال.
- بناء الأدلة على أثر تدخلات الوقاية الأولية وجدواها من حيث التكلفة.
- تشجيع ودعم إدراج نماذج استطلاع واستبيانات حماية الأطفال في خطط وآليات جمع البيانات القائمة.
- دعم تعزيز إدارة البيانات (التنسيق والإشراف والإدارة الآمنة).

«يمكن لليونيسف دعم تعميم حماية الأطفال في أنظمة متعددة؛ ليس فقط الرعاية الاجتماعية والأنظمة القانونية، بل أيضاً الأنظمة الصحية وأنظمة التعليم وغيرها».

((المشاورة القطرية في زامبيا)

- دعم بناء قدرات جميع الأطراف المعنية في مجال جمع البيانات وإدارتها واستخدامها.
- دعم الشباب للمساهمة في توليد البيانات واستخدامها.

تدرك اليونيسف أن خدمات أنظمة حماية الطفل تُقدَّم أساساً عبر قطاعي الرعاية الاجتماعية والعدالة والوزارات والمؤسسات والوظائف المرتبطة بهما (كالعمل الاجتماعي وتطبيق القانون). لكن من الأهمية بمكان الاعتراف بالترابط والاعتماد المتبادل بين حقوق الطفل، وضمان استمرارية الخدمات في قطاعات عديدة تساهم في برامج حماية الطفل ونتائجها، لا سيما التعليم والصحة والسياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة. لا يمكن تحقيق نتائج حماية الأطفال دون هذه القطاعات - بأنظمتها ومؤسساتها ومواردها وموظفيها المتخصصين - كما تستفيد أهدافها وغاياتها من دعم حماية الطفل. وهذا تحديداً هو حال توسيع نهج الوقاية إلى مستوى السكان.

ويبين الجدول 2 بعض أهم العلاقات المتبادلة بين حماية الطفل والقطاعات الأخرى - بما في ذلك المسؤوليات الأساسية للقطاعات الأخرى، اللازمة لتحقيق نتائج حماية الطفل.

من القضايا التي تحتاج أنظمة حماية الطفل فيها إلى تعاون وثيق مع القطاعات الأخرى الوقاية من عمل الأطفال[75] والقضاء عليها، سواء في الاقتصاد المنظم وغير المنظم أو عمل الأطفال في المنازل. والسبب هو أن معالجة الأسباب الأساسية أو عوامل الخطر يقتضي من العاملين في الخدمة الاجتماعية تحديد الأطفال الذين يعيشون في أوضاع ضعيفة وإحالتهم وأسرهم عند الحاجة إلى خدمات الحماية الاجتماعية وغيرها، حيثما وجدت، والعمل معهم أيضاً من أجل (إعادة) تسجيلهم في المدرسة. وهذا أيضاً مجال تكتسب فيه الشراكة مع القطاع الخاص أهمية كبيرة. يجب أن يدعم منع عمل الأطفال ومعالجتها من جانب القطاع الخاص سياسة وممارسات الوقاية عموماً وأن يتواءم معها. ويعد التعاون مع قطاع العمل أمراً بالغ الأهمية لأن مفتشي العمل غالباً هم من يحدد الأطفال العاملين ويجرون الإحالات المناسبة.

العمل الإنساني: الوقاية من انتهاكات حماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية ومواجهتها بفعالية، بما في ذلك معالجة أسبابها وتعزيز أنظمة حماية الطفل

يشمل العمل الإنساني لليونيسف مشروعات هدفها إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة ومنع الانتهاكات والحفاظ على كرامة الإنسان وحماية حقوق السكان المتضررين أينما وجدت احتياجات إنسانية، بغض النظر عن نوع الأزمة (طوارئ مفاجئة أو مطولة، أو كارثة طبيعية، أو طوارئ صحية عامة، أو طوارئ معقدة، أو نزاع مسلح

الجدول 2: مسؤوليات القطاعات الأخرى عن تحقيق نتائج حماية الطفل

التعليم
(1) توفر المدارس - بوصفها مساحة آمنة - الحماية للأطفال[73]، حتى في حالات الطوارئ، (2) أنظمة تعليم تعالج التنمر والعنف في المدارس (بين الأقران وبين الموظفين والأقران)، (3) تعليم أطفال المدرسة قضايا التهديد وعوامل الحماية، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي، والتربية الجنسية الشاملة، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال، (4) المدارس بوصفها نقاط كشف وإحالة لخدمات حماية الأطفال المتخصصة، (5) مدارس تضمن سلامة الطلاب أثناء انتقالهم منها وإليها، (6) منصات تعلم رقمية تسعى استباقياً إلى حماية الأطفال من أضرار استخدام الإنترنت، (7) مناهج تعليم وطنية تتبنى التعليم الرقمي، بما فيه السلامة الإلكترونية.
الصحة
(1) بحوث الصحة العامة المتعلقة بالعنف، (2) الوقاية من العنف واكتشاف حالاته، بما في ذلك الوالدية الإيجابية، لا سيما عبر العاملين الصحيين المجتمعيين ومقدمي الرعاية الصحية الأولية، (3) الرعاية والدعم - كخدمات الصحة النفسية - للأطفال واليافعين والنساء الذين يتعرضون لانتهاكات حماية الأطفال أو عنف الزوج مثلاً، (4) إدراج مواضيع حمل المراهقات والوقاية من فيروس الإيدز واستراتيجيات مواجهتهما، (5) التسجيل الرسمي الدقيق والفوري (تسجيل المواليد والزواج والوفاة)، (6) القضايا السلوكية والتنظيمية المتعلقة بسلامة الأطفال واليافعين، (7) الصحة المدرسية، من حيث صلتها بقضايا حماية الطفل، (8) جمع الأدلة الجنائية وعرضها في القضايا القانونية.
التغذية
(1) الجمع بين برامج التغذية وتدخلات حماية الطفل/ الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، (2) منع عمل الأطفال في النظام الغذائي، (3) التسويق غير الأخلاقي للأطعمة والمشروبات للأطفال ومن أجلهم[74].
المياه والصرف الصحي والنظافة
(1) الوصول الآمن إلى مصادر المياه والمراحيض لتقليل مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، لا سيما في ظروف الطوارئ، (2) مواجهة تغير المناخ وندرة المياه، اللذين يمكن أن يكونا سبباً لانتهاكات حماية الأطفال، (3) ضمان ظروف ملائمة وموارد لإدارة النظافة أثناء الطمث.
السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية
(1) المناصرة والدعم الفني للتمويل العام من أجل الأطفال في أنظمة وخدمات حماية الطفل، (2) المعونات النقدية وآليات شبكات الأمان الأخرى لدعم الأطفال والأسر الأكثر هشاشة (الوقاية والاستجابة على حد سواء)، (3) دعم أنظمة عادلة وشاملة لحماية الأطفال والحماية الاجتماعية - بما فيها العاملين في الخدمة الاجتماعية - لضمان استمرارية خدمات حماية الطفل الوقائية والمستجيبة، (4) تعزيز اللامركزية والحكم المحلي لتحسين خدمات ونتائج حماية الطفل.
تنمية الطفولة المبكرة
(1) تنفيذ إطار الرعاية التربوية، (2) التركيز على التحفيز في السنوات الأولى، (3) توسيع نطاق خدمات تنمية الطفولة المبكرة في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والرعاية في السنوات الأولى، بما في ذلك في حالات الطوارئ، (4) برامج الوالدية الإيجابية.

دولي أو داخلي، إلخ) وبغض النظر عن مستوى الدخل القومي الإجمالي للبلد (منخفض أو متوسط أو مرتفع) أو الوضع القانوني للسكان المتضررين. وجدير بالذكر أن عمل اليونيسف في الأوضاع الإنسانية لا يختلف عن إستراتيجيتي إعداد البرامج الموصوفتين أعلاه - معالجة الأسباب السلوكية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعزيز أنظمة حماية الطفل - وكلاهما ينطبق على الأوضاع الإنسانية.

يشمل العمل الإنساني أيضاً مشاريع لمعالجة المخاطر والأسباب الأساسية للتعرض للكوارث وتغير المناخ والهشاشة والنزاع. وتشمل هذه المشاريع تعزيز الأنظمة وبناء القدرة على الصمود، ما يساهم في تقليل الاحتياجات الإنسانية ومواجهة المخاطر ونقاط الضعف لدى السكان المتضررين. والعمل الإنساني ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وغالبية البلدان التي تواجه أزمات إنسانية وحالات هشاشة ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة رغم دخولنا العقد الأخير قبل الموعد النهائي في عام 2030.

الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في حماية الأطفال

تاريخياً، لم يكن قطاع حماية الطفل في طليعة الابتكار القائم على التكنولوجيا، إلا أن هذا الوضع تغير عبر ابتكارات مثل المساحات الآمنة الافتراضية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وممارسة الإحالات عن بعد. ستسعى اليونيسف إلى الاستفادة من التكنولوجيا وتسريع هذه التغييرات أثناء فترة الإستراتيجية. ومن الأمثلة الحديثة على استخدام التكنولوجيا في حماية الأطفال:

- GeoPoll: منصة على الهاتف المحمول لإجراء استطلاعات عن بُعد في جميع أنحاء العالم. وهي تستخدم رسائل نصية قصيرة ومكالمات صوتية تستهدف فئات سكانية محددة لاستطلاع أفكار عن معرفة المجتمعات وتصوراتها ومعتقداتها وتوقعاتها وسلوكاتها بشأن الممارسات الضارة.
- منذ ظهور جائحة كوفيد-19، سرّع استخدام مجموعة متنوعة من المنصات الرقمية إيصال موارد الوالدية الإيجابية لأكثر من 80 مليون أسرة في جميع دول العالم تقريباً للحد من ممارسات الوالدية القاسية، وتعزيز التواصل بين الوالدين والطفل وتحسين الكفاءة الذاتية للوالدين.
- يشهد قطاع العدالة تزايد استخدام المحاكم الافتراضية أو المتنقلة، والتدريب عبر الإنترنت للعاملين في قطاع العدل، وتقديم خدمات الدعم والإشراف بعد الإفراج عبر الإنترنت.
- تستخدم المنصات الرقمية بشكل متزايد لتقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والعناصر الأساسية لإدارة الحالات لاستكمال العمل الاجتماعي والتدخلات النفسية والطبية والقانونية وجهاً لوجه.

وستعمل اليونيسف مع الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الآخرين لتجريب وتقييم وتوسيع أساليب مبتكرة وآمنة ومنصات لتقديم خدمات حماية الطفل.

«دورنا هو أن نكون وكلاء للسلام، لتعزيز تمكين الشباب عبر منظماتنا ومن خلال مشاركتنا؛ لنصبح نحن الشباب قدوة في مجتمعنا».

((مشاورة اليافعين والشباب في تيمور - ليشتي)

تعمل اليونيسف مباشرة، وعبر دعم الحكومات والمجتمع المدني، لتوفير الحماية لملايين الأطفال والقائمين على الرعاية والنساء المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتهجير القسري والأزمات الاجتماعية والسياسية وتفشي الأمراض المعدية. وإقراراً بأن حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة آخذة في التطور - حتى بعيداً عن النزاعات المسلحة الدولية والداخلية - ستقود اليونيسف تنسيق حماية الأطفال في جميع حالات الطوارئ لحشد وتنفيذ استجابة شاملة تعطي الأولوية للعمل بقيادة المجتمع المحلي.

في الأوضاع الإنسانية، تعمل اليونيسف على أساس تفويض خاص من الأمم المتحدة ووفقاً لالتزاماتها الأساسية إزاء الأطفال في العمل الإنساني (انظر أدناه) التي توفر الإطار الإستراتيجي والالتزامات المقابلة لعملها في الأوضاع الإنسانية، والمعايير الدنيا لحماية الأطفال في العمل الإنساني[76]. ويسترشد عملها في الأوضاع الإنسانية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي حالات النزاع المسلح، بالقانون الإنساني الدولي أيضاً. واليونيسف هي المنظمة الرائدة في مجال مسؤولية حماية الأطفال في نظام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمسؤوليات ذات الصلة، وسوف تستخدم طاقاتها في هذا المضمار لدعم الحكومات والعاملين الآخرين في الخطوط الأمامية في جميع حالات الطوارئ (سواء فُعل نظام المجموعات أم لا). كما تشارك

اليونيسف بشكل دائم في قيادة التحالف من أجل حماية الأطفال في العمل الإنساني، وهو الكيان الذي يضع المعايير لهذا القطاع.

تعكس عبارة "العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" حقيقة أن ظروف العمل نادراً ما تتوافق مع تصنيف واحد وأنه قد يكون من غير المجدي اختيار منهجيات عمل متباينة لظروف مختلفة[77]. كما أنها تقر بضرورة تصميم وتنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية بطريقة "لا تلحق الضرر" وتمنع النزاعات وتبني القدرة على الصمود. يجب أن تساهم البرامج الإنسانية في تعزيز الأنظمة، كما ينبغي للبرامج الإنمائية أن تسهم في التأهب والتماسك الاجتماعي. تتبنى الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال، المعدلة في عام 2020، العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعكس الظروف المتغيرة للأوضاع الإنسانية، كمواجهة احتجاز الأطفال المتضررين من النزاع ومعاملتهم جنائياً. في العقد المقبل، سيكون لانتشار سياسات وتشريعات وتدخلات مكافحة الإرهاب آثار عديدة على حماية الأطفال، ما يستلزم المشاركة مع الجهات الفاعلة في مجال الأمن والسلام لجعل حقوق الطفل في صدارة ومركز صنع القرار في الدول والمجتمع الدولي.

تعكس الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال أهداف دعم الأنظمة الإيجابية والفعالة (الالتزام 2 وغيره) وتعزيز الأعراف الاجتماعية والجندرية التي تدعم حماية الأطفال (الالتزام 10 وغيره). لم تعد مواجهة الأعراف الاجتماعية والجندرية الضارة من اختصاص البرامج الإنمائية طويلة الأجل فقط؛ إذ تتيح الأزمات لحظات مرنة للتغيير المجتمعي. تُقر المعايير والبرامج المدعمة بالأدلة والممارسات الجيدة في حماية الأطفال في العمل الإنساني والعنف القائم على النوع الاجتماعي

الجدول 3: : التزامات اليونيسف الأساسية إزاء الأطفال في العمل الإنساني - «النتيجة الإستراتيجية» لحماية الأطفال

«النتيجة الإستراتيجية» لحماية الأطفال في الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال: حماية الأطفال واليافعين من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة	
1 القيادة والتنسيق	تأسيس وتفعيل القيادة والتنسيق الفعالين.
2 تعزيز أنظمة حماية الطفل	تفعيل وتعزيز أنظمة حماية الطفل لمنع جميع أشكال العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة ومواجهتها.
3 الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي	تحديد احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال واليافعين والقائمين على الرعاية وتلبيتها عبر خدمات منسقة متعددة القطاعات ومجتمعية.
4 الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم	منع فصل الأطفال عن أسرهم ومواجهته، وتعزيز الرعاية الأسرية بما يخدم المصلحة الفضلى للطفل.
5 رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها	في حالات النزاع المسلح، توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للحقوق وقضايا الحماية، وتحليلها والإبلاغ عنها وإثراء برامج الاستجابة وتدخلات المناصرة.
6 الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة واحتجاز الأطفال في مناطق النزاع المسلح	منع ومعالجة مشكلة تجنيد الأطفال واستخدامهم على يد الجهات المسلحة، وكذلك الاحتجاز والتعامل الجنائي غير القانوني والتعسفي للأطفال المتضررين من النزاع.
7 الأعمال المتعلقة بالألغام والأسلحة	منع الدول والجهات غير الحكومية من استخدام الألغام الأرضية وغيرها من الأسلحة العشوائية أو غير المشروعة ومعالجة آثارها.
8 العنف القائم على النوع الاجتماعي	حصول الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي وأطفالهم على خدمات متعددة القطاعات وعالية الجودة وسريعة، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي.
9 الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين	حماية الأطفال والسكان المتضررين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين على يد العاملين في المجال الإنساني.
10 إشراك المجتمع في التغيير السلوكي والاجتماعي	تمكين السكان المعرضين للخطر والمتضررين من الوصول فوراً إلى المعلومات، وتنفيذ تدخلات ملائمة ثقافياً ومراعية للنوع الاجتماعي والعمر لمنع العنف والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال والممارسات الضارة ومواجهتها.

في حالات الطوارئ ومنع الانتهاكات الجسيمة في النزاعات المسلحة بضرورة تحليل الأعراف التي لها آثار إيجابية وسلبية على الحماية. علاوة على ذلك، إذا كانت خدمات الاستجابة عالية الجودة متاحة وتقييمات المخاطر تسمح، يمكن أن تشارك مشاريع الحماية في جهود المجتمع لمواجهة الأعراف الاجتماعية والجندرية في الأوضاع الإنسانية. وتعتبر قاعدة "عدم إلحاق الأذى"، ومركزية الحماية، وإعداد برامج تركز على الطفل من المبادئ الأساسية في تصميم وتنفيذ ومراقبة مثل هذا العمل، الذي سينمو مع زيادة استثمار القطاع في الوقاية.

وسوف يتعمق تبني الوقاية كتحول استراتيجي لحماية الأطفال في العمل الإنساني مع زيادة الاستثمار في البرامج المتكاملة في كل القطاعات. وكما هو موضح أعلاه، يشمل ذلك تحديداً التعليم والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية. استثمرت برامج النقد الإنسانية في حماية الأطفال وتخفيف المخاطر، مع الإقرار بأن الأزمات تقود الناس إلى آليات تكيف سلبية كزواج الأطفال وعمالتهم والاتجار بالبشر والاستغلال. ومع ذلك، ستكون البرامج المستقبلية أكثر طموحاً، بناء على مسار "النقد الإضافي" الذي يدرك أثر البرامج النقدية الإيجابي على الحماية إذا دمجت الحماية وإدارة الحالات في تصميم البرامج. ستضع اليونيسف الحماية في صميم برامج الإعانات النقدية الإنسانية، وستعمل بشكل أكثر طموحاً في مجال الحماية الاجتماعية في الأوضاع الإنسانية.

حماية الطفل والإعاقة

يرتكز عمل اليونيسف في مجال حماية الطفل على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتماشى مع إستراتيجيات اليونيسف لإدماج الإعاقة ويركز على نهج المسار المزدوج لتعميم حماية الأطفال الموجهة والشاملة للإعاقة في الأوضاع الإنسانية والإنمائية. ويشمل ذلك العمل على تعزيز أنظمة حماية الطفل لجعلها أكثر شمولاً لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، ومواجهة الأعراف الاجتماعية الضارة، ومواجهة التمييز، وإنهاء جميع أشكال العنف (بما فيه العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال والاعتداء الجنسيين)، ومنع فصل الأطفال عن أسرهم بسبب الإعاقة. وتدعم اليونيسف وضع توجيهات عالمية بشأن السياسات والبرامج وتقدم الدعم الفني للمكاتب القطرية والشركاء لتعزيز سياسات وبرامج حماية الأطفال الشاملة للإعاقة.

من المشاريع الرئيسية: وضع أدوات لدعم دمج الأطفال ذوي الإعاقة في برامج حماية الطفل، وبناء قوة عاملة اجتماعية شاملة للإعاقة لحماية الأطفال وكذلك أدوات لتعزيز قدرات العاملين في الخدمة الاجتماعية لمواجهة الوصم والتمييز والأعراف الاجتماعية الضارة التي تمنعهم من تقديم خدمات حماية الطفل لجميع الأطفال بطريقة شاملة ومنصفة، وتعزيز المعرفة والمهارات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة لمنع العنف ضدهم وكشفه والإبلاغ عنه ومواجهته، وتلبية احتياجاتهم في حالات العنف أو إساءة المعاملة أو الاستغلال أو الإهمال، بما في ذلك الأطفال الذين تمنعهم إعاقتهم من الإبلاغ عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق تصنيف الإعاقة في البحوث وجمع البيانات، ونشر إرشادات عن المساحات والأنشطة الملائمة للأطفال والشاملة للإعاقة في الوضع الإنساني.

منهجيات إعداد البرامج

"يمكن لليونيسف أن تؤدي دوراً حاسماً في دعم الحكومات لتطوير أنظمة البيانات الإدارية، خاصة في البلدان التي تكون فيها هذه الأنظمة ضعيفة أو غير موجودة".

((المشاورة القطرية في تنزانيا)

تعزيز توليد البيانات والبحوث واستخدامها

تتمثل رؤيتنا لفترة الإستراتيجية حتى عام 2030 في توفير البيانات والأدلة للحكومات الشريكة والمجتمع الدولي للتعامل مع حماية الأطفال بشكل مناسب في جميع البلدان، حتى البلدان ذات الدخل المرتفع. يشهد مشهد بيانات وأدلة حماية الأطفال تحسنًا ولكن بوتيرة بطيئة جداً. لذلك ستعطي اليونيسف الأولوية لتوليد البيانات والأدلة واستخدامها أثناء فترة الإستراتيجية، لا سيما في المجالات التي لا تكفي فيها الأدلة لتوجيه خيارات إعداد السياسات والبرامج. في عام 2019، دعمت اليونيسف 125 دولة لتحسين توفر بيانات العنف ضد الأطفال وجودتها. وهي ستعطي الأولوية لبناء الأدلة بشأن فعالية التدخلات الوقائية على مستوى السكان للحد من وقوع انتهاكات حقوق الطفل والنتائج السلبية في مجال حماية الأطفال. وسيشمل ذلك الإدراج المنتظم لعوامل الخطر والحماية في تحليلات الوضع الراهن، وكذلك في عمليات جمع البيانات الأخرى.

ثمة حاجة شديدة إلى أنظمة إدارة معلومات حماية الطفل لدعم الجهات الفاعلة في حماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية والإنمائية في إدارة بيانات الحماية من أجل إدارة الحالات ورصد الحوادث ومراقبة البرامج. ستعمل اليونيسف مع الحكومة والشركاء الآخرين على تعزيز أنظمة إدارة معلومات حماية الطفل، مع التركيز على العمل مع الحكومات والشركاء الآخرين لدعم توسيع نطاق Primero™ - وهو برنامج حاسوب عام مشترك بين الوكالات يُستخدم لإدارة الحالات ورصد الحوادث في قطاعي حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وستُدمج وحدات التدريب على هذا البرنامج وتُدعم مركزياً في محاولة لتوفير كفاءة البرامج ومعايير متسقة للبيانات في القطاع. وستعطى الأولوية لجهود إجراء تحليلات متقدمة للوقاية، كالنماذج التنبؤية ومقاييس جودة الرعاية. وستجري مواءمة برنامج Primero™ مع مشروع "بيانات مسؤولة من أجل الأطفال"، وهو مبادرة تدعم تفعيل ممارسات البيانات القائمة على الحقوق في هذا المجال. بحلول نيسان/أبريل 2020، كان هناك 33 نسخة من البرنامج تعمل في 26 دولة، وقد سجلت بأمان وسرية نحو 100000 حالة لأطفال معرضين للخطر. وسيتاح تحقيق توسعة كبيرة تستهدف تفعيل أكثر من 100 نسخة بحلول عام 2025، عبر استثمارات تهدف إلى جعل برنامج Primero™ بمثابة خدمة.

الدعوة إلى تشريعات وسياسات وموازنات ومساءلة وطنية

ستعمل اليونيسف مع الشركاء لتنفيذ حملات مناصرة قائمة على الأدلة، تتضمن حوار سياسات مع الحكومات الشريكة بشأن قوانين وسياسات وموازنات وآليات تنفيذ حماية الأطفال والمساءلة عن نتائجها وكذلك مناصرة عالمية عابرة للحدود الوطنية. أما بالنسبة للمناصرة من أجل الموازنات[78]، فستطبق اليونيسف نهج "التمويل العام من أجل الأطفال". وستعمل مع شركاء غير حكوميين للدعوة إلى إصلاحات حكومية وتغيير اجتماعي وسلوكي، حتى ضمن القطاع الخاص. كما ستعمل اليونيسف على المستويين الإقليمي والعالمي لتعزيز الأطر والقيادة والدعم السياسي والمؤسسي لحماية الطفل. وفي الأوضاع الإنسانية، ستدعم اليونيسف خاصة المساءلة أمام السكان المتضررين[79].

بناء القدرات لتعزيز الوقاية في مجال حماية الطفل وتقديم الخدمات في جميع القطاعات

ستعمل اليونيسف مع الحكومات والشركاء غير الحكوميين في الأوضاع الإنسانية والإنمائية، لبناء قدرات تقديم خدمات الوقاية وحماية الأطفال، لا سيما في قطاعات الرعاية الاجتماعية والعدالة وأيضاً في قطاعات كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية. وسيشمل ذلك تركيزاً شديداً على تحسين مهارات العاملين في الخدمة الاجتماعية - بمن فيهم كوادر حماية الطفل ضمن اليونيسف - في تصميم وتنفيذ الطرق الوقائية. وسيشمل دعم اليونيسف لبناء قدرات تقديم الخدمات: الإصلاح المؤسسي، وتعزيز التفويضات، ووضع البروتوكولات، وتدريب الموظفين، وتجريب وتقييم الابتكارات في تقديم الخدمات، والتنفيذ على نطاق واسع.

تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والقائمين على الرعاية والأطفال واليافعين

يصف الإطار النظري للإستراتيجية (انظر الشكل 4 في الفقرة 2) دوائر متحدة تضع الطفل في المركز، وتحيط به مستويات الدعم الأقرب: الآباء والقائمون على الرعاية والأسر والمجتمعات عموماً. تصف الفقرة 6 ضمن استراتيجية إعداد البرامج 1: "معالجة الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لانتهاكات حماية الأطفال على نطاق واسع" إستراتيجيات تعزيز مشاركة الأطفال واليافعين ودعم الوالدين والقائمين على الرعاية والأسرة والمشاركة المجتمعية في هذه الإستراتيجية.

- تملك اليونيسف أكبر كادر من الخبراء الدوليين الذين يعملون على التغيير الاجتماعي والسلوكي في العالم. ويعمل أخصائيو اليونيسف مع زملائهم في مجال حماية الأطفال لتوظيف مزيج من التعبئة الاجتماعية والمناصرة وإستراتيجيات التغيير السلوكي والاجتماعي المتعلقة بحماية الأطفال. وفي العمل على إستراتيجيات مشاركة الأطفال والشباب والمجتمع، تضمن اليونيسف إدماج الأطفال ذوي الإعاقة، وكذلك المستبعدين والمهمشين - بمن فيهم الأقليات والسكان الأصليين - في جميع العمليات، حيث تتراوح أنشطتها من المبادرات التشاركية التي يقودها المجتمع إلى التعليم الترفيهي، ومن المشاركة المدنية للشباب إلى المشاركة عبر الإنترنت لمكافحة استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم ومن نهج الانحراف الإيجابي ونهج المتفرجين إلى الابتكارات المجتمعية في الخدمات.

إقامة شراكات من أجل عمل عالمي ووطني منسق

لا ينفذ أي شيء تفعله اليونيسف بمعزل عن غيره. فهي تعمل بتعاون وثيق مع مجموعة من الشركاء، كوكالات الأمم المتحدة ضمن إطار نظام الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومات الشريكة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والشركاء

الشكل 6: إطار تعزيز العاملين في الخدمة الاجتماعية من أجل حماية الأطفال[80]

تخطيط القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية

- سن سياسات وتشريعات بشأن عمل الخدمة الاجتماعية
- تحديد أنواع ووظائف ونسب العاملين في الخدمة الاجتماعية
- حساب تكلفة أعمال الخدمة الاجتماعية وتمويلها
- وضع إطار تنظيمي للتعليم والاعتماد والترخيص
- وضع سياسات وممارسات ومعايير الموارد البشرية

تطوير القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية

- إقامة تعاون متعدد القطاعات للتعليم والتدريب
- مواءمة التعليم والتدريب مع الأولويات والمعايير الوطنية
- دمج العمل الميداني والمعرفة الأصلية في التعليم والتدريب
- تقديم فرص مستمرة ومتواصلة للتدريب والتطوير المهني

دعم القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية

- تحسين توظيف العاملين واستبقائهم
- دعم جمعيات ومجالس الخدمة الاجتماعية
- الاستثمار في مراقبة الجودة للعاملين في الخدمة الاجتماعية
- تعزيز التطوير والتقدم الوظيفي
- الاستثمار في تعزيز صورة العاملين في الخدمة الاجتماعية

حماية الأطفال واليافعين

1 يوجد أكثر من مليار يافع في العالم يمثلون مورداً قوياً للتغيير الاجتماعي. تعمل اليونيسف على تعزيز مشاركة اليافعين والمشاركة المدنية بوصفها هدفاً في حد ذاته (مبدأ من مبادئ إعداد البرامج القائمة على حقوق الإنسان الواردة في اتفاقية حقوق الطفل) وأيضاً بوصفها وسيلة لتحقيق نتائج خاصة بالقطاع. ومن النتائج الإيجابية لمشاركة اليافعين:

- زيادة التأثير على الرعاية الفردية وقرارات الحماية والعدالة.
- تعزيز الثقة بالنفس، وتنمية الشخصية والمهارات اللازمة لحماية أنفسهم وأقرانهم.
- زيادة قوتهم الجماعية ووضعهم الاجتماعي لتأكيد حقوقهم والدفاع عنها.
- تحسين الحماية من إساءة المعاملة والاستغلال (كالحد من العقاب الجسدي والزواج المبكر وزواج الأطفال وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتنمر)
- الحد من التمييز وزيادة المساواة بين الجنسين.
- زيادة الخدمات والسياسات ذات الصلة (الرعاية والحماية والعدالة).
- تحسين الشبكات الاجتماعية وتحسين تعافي الناجين من العنف وإعادة إدماجهم.

أظهرت التقييمات إمكانية بذل جهود أكبر لدمج مشاركة الأطفال واليافعين في عمل اليونيسف في مجال حماية الأطفال. وستعمل المنظمة على تعزيز مشاركة اليافعين في حماية الأطفال من خلال:

- تمكين اليافعين من المشاركة في العمليات القانونية أو الإدارية أو التنظيمية التي تهمهم.
- زيادة وصول اليافعين إلى المعلومات المتعلقة بقضايا حماية الأطفال.
- دعم المنصات والمنظمات الشبابية التي تنشر آراء الشباب وتبني مهاراتهم وتعزز دورهم؛ وتحديداً للفتيات والشباب ذوي الإعاقة.
- التأثير على السياسات التي تؤثر على حق اليافعين في إسماع آرائهم في الأمور التي تؤثر على حمايتهم في المجتمع، بما في ذلك تقديم الخدمات والنظام القضائي.
- تعزيز عمليات اليونيسف الداخلية الخاصة بالعمل مع اليافعين والشباب.

الثنائيين، والشركاء متعددي الأطراف والصناديق والشراكات العالمية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية ووسائل الإعلام. وافق 84٪ من المشاركين في استبيان الإستراتيجية على أن اليونيسف تعمل على النحو الأمثل مع حكومات البرامج القطرية، فيما كانت النسبة 74٪ للعمل مع منظمات المجتمع المدني الوطنية، و64٪ مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. داخلياً، سيزيد قسم حماية الطفل (الموظفون الوطنيون والدوليون) تعاوننا مع الزملاء العاملين في مجال الإعاقة والسياسة الاجتماعية - بما يتفق مع نتائج الاستبيان - وكذلك مع الزملاء في مجالي التعليم والصحة.

ووافق 32٪ فقط على أن اليونيسف تعمل على النحو الأمثل مع الشركات الخاصة. أثناء فترة الإستراتيجية، ستحدد اليونيسف الطرق الممكنة للاستفادة من الميزة النسبية للقطاع الخاص في تحقيق نتائج أفضل في حماية الأطفال، لا سيما في مجال الوقاية. فالقطاع الخاص من الأطراف المعنية الرئيسية في حماية الطفل، وترتبط بعض أصول الشركات وممارساتها ارتباطاً مباشراً بقضايا حماية الأطفال، في حين أن بعضها الآخر أساسي لتسريع الحلول وتوسيع نطاقها. وستعمل اليونيسف إستراتيجياً مع قطاع الأعمال (عبر الشراكات أو أشكال التعاون الأخرى) وأيضاً لصالح هذا القطاع (مثل تعزيز أطر السياسات بشأن معايير الشركات أو الدعوة لمواءمة ممارسات الأعمال مع الممارسات الحالية).

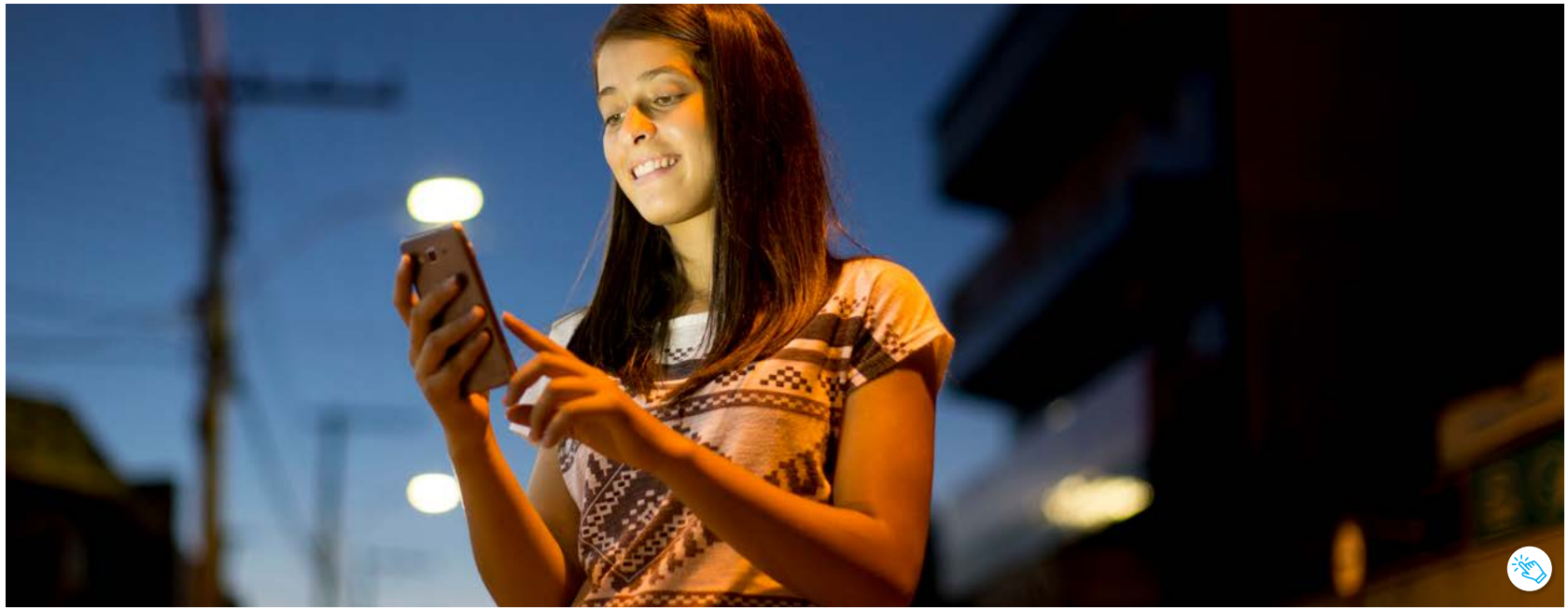

"يمكن للأوساط الأكاديمية أن تؤدي دوراً كبيراً عبر تنفيذ برامج الدرجات العلمية ذات الصلة والتدريب المناسب للخريجين الشباب لمعالجة العديد من مشاكل حماية الطفل".

((المشاورة القطرية في باكستان)

تستفيد برامج حماية الطفل في اليونيسف في نطاقها من التعاون الوثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، وبينها على سبيل المثال، منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن المقررين الخاصين للأمم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الأطفال ولجان هيئات المعاهدات ذات الصلة، كلجنة حقوق الطفل. كما تعمل اليونيسف بتعاون وثيق مع منصات عالمية - بينها على سبيل المثال، الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، وشبكة رعاية أفضل، وإطار الرعاية التربوية، وتحالف WeProtect، وميثاق الشباب في العمل الإنساني - استناداً إلى المزايا النسبية لكل منظمة واختصاصاتها ذات الصلة، ومع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية كالاتحاد الأفريقي ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

القضايا ذات الأولوية

بالتركيز على الأهداف الثلاثة للاستراتيجية، ستنفذ اليونيسف عدداً من الأولويات في مواضيع محددة مستمدة من اتفاقية حقوق الطفل ومن تفويضات اليونيسف في الأوضاع الإنسانية وحالات النزاع. وفيما يلي وصف موجز لها.

الهوية القانونية: تماشياً مع المادتين 7 و8 من اتفاقية حقوق الطفل، يحق للأطفال التسجيل عند الولادة والحصول على هوية قانونية (المقصد 16-9 من أهداف التنمية المستدامة). كما يحق لهم الحفاظ على هويتهم، بما في ذلك الاسم والجنسية والعلاقات الأسرية. الهوية القانونية عامل وقائي ضد العديد من انتهاكات حماية الأطفال، لذلك تدعم اليونيسف الحكومات لتحقيق التسجيل الشامل للمواليد، وسد فجوة الهوية القانونية وزيادة توفر البيانات والوثائق القانونية المستمدة من أنظمة التسجيل المدني، بما في ذلك بيانات الأطفال عديمي الجنسية والمهاجرين واللاجئين. وتشمل الإستراتيجيات الرئيسية ما يلي: ضمان تسجيل المواليد، وربط التسجيل المدني بالأنظمة الأخرى، بما في ذلك أنظمة الهوية والصحة والحماية الاجتماعية والتعليم، بصفتها نقاط دخول لتحديد الأطفال وتسجيلهم، ومراجعة القوانين والسياسات لتوفير تسجيل مجاني وشامل للمواليد والقضاء على التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية والتسجيل المدني لتجنب خطر انعدام الجنسية[81] والحفاظ على وحدة الأسرة وضمان الحصول على الخدمات الاجتماعية، والعمل مع الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع لزيادة الاستثمارات في تكنولوجيات آمنة ومبتكرة لتسهيل تسجيل المواليد والحصول على سجلات دقيقة ودائمة فوراً[82].

الوصول إلى العدالة: هو حق أساسي (المواد 37 و39 و40 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 2-3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرهما)، وهو ضروري لحماية جميع الحقوق بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان وضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 16. ستدعم اليونيسف، عبر جميع أنواع الأنظمة القانونية، وصول الأطفال إلى العدالة عن طريق: تعزيز الأطر التشريعية وأطر السياسات، وتعزيز قدرة أنظمة العدالة على خدمة الأطفال، بما في ذلك الآليات القضائية وشبه القضائية الملائمة للأطفال والتي يسهل الوصول إليها (كمحاكم الأطفال والمحاكم التقليدية/العرفية) والمساعدة القانونية وخدمات العدالة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي، ودعم نهج العدالة التصالحية وزيادة بدائل الاحتجاز وبرامج التحويل ودمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في أنظمة قضاء الأحداث، وإنهاء الاحتجاز التعسفي وغير القانوني للأطفال وظروف السجن اللاإنسانية وإفلات مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من الجرائم الخطيرة المرتبطة بالنزاع ضد الأطفال من العقاب، والتعاون مع مؤسسات تطبيق القانون، وتحسين الدعم للأطفال الناجين من الجرائم والشهود عليها، ودعم التمكين القانوني للأطفال واليافعين[83] المتصلين بأنظمة العدالة والرعاية. وسيشمل ذلك دعم تعاون أقوى بين أنظمة العدالة والرعاية الاجتماعية، للوقاية من مخاطر حماية الأطفال وتخفيفها ومواجهتها عبر العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. كما ستدعم اليونيسف بشكل متزايد التمويل

حماية الأطفال في البلدان مرتفعة الدخل

تماشياً مع الأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة، واستناداً إلى إستراتيجية اليونيسف العالمية للعمل في البلدان مرتفعة الدخل، ستركز برامج اليونيسف بشأن حماية الطفل في هذه الأوضاع على ركيزتين: (1) المناصرة، بشكل أساسي عبر دعم الحوار العام بشأن قضايا حماية الأطفال، وتعزيز العمل الجماعي الوطني والإصلاح التشريعي ورصد إعمال حقوق حماية الأطفال (2) الدعم الفني، بشكل أساسي عبر المشورة بشأن السياسات، والتعاون البحثي، وتعزيز ابتكار البرامج وتبادل الممارسات الجيدة. كما ستشجع الحكومات على إظهار ريادتها في مجال حماية الأطفال على الساحة العالمية. فرغم أن البلدان مرتفعة الدخل تملك عادة قدرات قوية على مواجهة حالات الطوارئ، فإن لليونيسف دور رئيسي في توفير الدعم الفني وتعزيز المعايير العالمية لحماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية.

> **"يجب أن تكون الخدمات موجهة لتسهيل طرق الرعاية الأسرية، بهدف القضاء تدريجياً على رعاية الأطفال في المؤسسات".**
>
> ((المشاورة القُطرية في كولومبيا)

العام من أجل الأطفال في قطاع العدل مع التركيز بشكل خاص على التحويل وبدائل الاحتجاز وتقديم المساعدة القانونية.

منع الانفصال عن الأسرة: تماشياً مع المواد 9 و18 و20 و21 و25 من اتفاقية حقوق الطفل، تعمل اليونيسف مع الشركاء الوطنيين للمضي قدماً في جدول أعمال إصلاح الرعاية الوطنية لمنع فصل الأطفال عن أسرهم وإنهاء احتجاز المهاجرين وتعزيز استخدام البدائل وإنهاء إيداع الأطفال في المؤسسات وتعزيز خيارات الأسر الراعية البديلة في المجتمع[86]. كما تسعى اليونيسف إلى ضمان الحماية والرعاية للأطفال الذين يسافرون بمفردهم والأطفال المنفصلين عن ذويهم والأطفال الذين يعيشون في الشوارع[87]. وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة تدعم مواجهة عوامل الخطر والحماية التي قد تمنع الانفصال غير الضروري بين الأسرة والطفل. وتظهر مراجعة حديثة للدراسات[88] أن المشكلات كالفقر وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية وعدم الشعور بالأمان وعدم الشعور بالانتماء إلى المجتمع وتعاطي الكحول أو المخدرات من عوامل الخطر الشائعة المسببة للانفصال. وتبين الدراسة نفسها أن تقديم رعاية متسقة ومستجيبة، والقدرة على تكوين علاقات حقيقية والحفاظ عليها، والقدرة على حل المشكلات، والقدرة على تنظيم العواطف، وغيرها، هي عوامل وقائية ضد كثير من انتهاكات حماية الأطفال. ستعمل اليونيسف على تعزيز مواجهة عوامل الخطر المحددة حسب الظروف ودعم عوامل الحماية على مستوى السكان للحد من حالات الانفصال غير الضروري.

بات لدينا اليوم إجماع كبير على التدابير ذات الأولوية لحماية الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين والأسرة، وستعمل اليونيسف عن كثب مع الشركاء في تنفيذ هذه التدابير على المستوى الوطني، مثل: الاعتراف بدور الأسر وإعطائها الأولوية ودعمها لمنع فصل الطفل عن الأسرة بلا ضرورة، وحماية الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، وضمان رعاية بديلة عالية الجودة ومناسبة، والاعتراف بالضرر الناجم عن الرعاية المؤسسية للأطفال ومنع وإنهاء إيداعهم في مؤسسات، وتعزيز أنظمة وخدمات رعاية الأطفال وحمايتهم بما في ذلك ضمان موارد مالية وبشرية كافية. على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، ستعزز اليونيسف عملها مع المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف للدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل إصلاح شامل للرعاية في مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، ستواصل دعم لجنة حقوق الطفل ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتقديم التوجيه بشأن منع فصل الأطفال عن أسرهم

حماية الأطفال والذكاء الاصطناعي

تدرك اليونيسف الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لحماية الأطفال من الأذى والاستغلال، بما في ذلك المساعدة في تحديد مكان الأطفال المختطفين والكشف عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال. تدعو اليونيسف عبر تقرير "إرشادات للسياسات بشأن الذكاء الاصطناعي من أجل الأطفال"[84] إلى مثل هذا الاستخدام لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي لحماية الأطفال. ولكن ينبغي الإقرار بالمخاطر المرتبطة بها ومعالجتها. على سبيل المثال، تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي كميات هائلة من البيانات، بما فيها البيانات الشخصية والمحددة للهوية عن الأطفال وأولياء أمورهم أو القائمين على رعايتهم والتي إذا حصل عليها الطغاة أو الأنظمة الاستبدادية، فقد تعرض الأطفال للخطر. وبالتالي، من الضروري جداً عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لحماية الأطفال ضمان حماية البيانات الخاصة بهم بأعلى درجات الحماية؛ نظراً لقيمتها ونقاط ضعفها الفريدة. وتدعم اليونيسف ذلك عبر مبادرتي "بيانات مسؤولة من أجل الأطفال" و"الحوكمة الرشيدة لبيانات الأطفال"[85]. علاوة على ذلك، ينبغي لواضعي سياسات وأنظمة الذكاء الاصطناعي اعتماد نهج التصميم المراعي للخصوصية والتفكير في حماية بيانات الأطفال وخصوصيتهم على المستوى الفردي والجماعي. قد يتطلب ذلك موازنة الأساليب المتعارضة ظاهرياً: على سبيل المثال، يوفر التشفير بين الطرفيات أعلى مستوى من حماية البيانات، لكنه يعيق أيضاً التكنولوجيات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي التي تكتشف محتوى إساءة معاملة الأطفال. لذلك، تحث اليونيسف على إيجاد حلول عملية لتحقيق التوازن الأفضل بين حماية وخصوصية وحريات الأطفال وبياناتهم وستواصل دعم هذه الجهود عبر خبرات حقوق الطفل والخبرة الرقمية.

الأطفال المتنقلون

يشمل هذا المصطلح الأطفال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والمتاجر بهم أو المهرَّبين، أكانوا يسافرون بمفردهم أم برفقة من يرعاهم[90]. ورغم أن كثيراً من الأطفال يهاجرون بأمان، يواجه الأطفال المتنقلون مخاطر حماية أكبر، لا سيما في بلدان العبور أو الوجهة حيث قد يُحرمون من عبور الحدود أو يخضعون للاحتجاز أو يُحرمون من حق طلب اللجوء أو يُستبعدون من الحصول على الخدمات الأساسية[91]. بموجب نهج أنظمة حماية الطفل، تعطي اليونيسف أولوية لتخطيط القوى العاملة في الخدمة الاجتماعية وتطويرها ودعمها لمنع ومواجهة استغلال جميع الأطفال وإساءة معاملتهم على المستوى الوطني، بمن فيهم الأطفال المتنقلون. ويشمل ذلك الحراسة، والتوعية، وتعزيز الأطر الوطنية لإدارة الحالات وآليات الإحالة، وتسهيل وتطوير الاستقبال، وترتيبات الرعاية المناسبة، والوصول إلى العدالة، وإجراءات اللجوء الملائمة للأطفال، وتسجيل المواليد، والصحة العامة، والصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، والحماية الاجتماعية بهدف إيجاد حلول دائمة.

يعزز التركيز على تعزيز الأنظمة الوطنية لحماية الأطفال على أساس إعاقاتهم أو إعاقة القائمين على رعايتهم، ورعاية الأسر البديلة للأطفال ذوي الإعاقة[89]. يعتبر تحسين جمع البيانات والإبلاغ المنتظم وكذلك ضمان المشاركة الكاملة للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين أو الأسرة أمراً بالغ الأهمية لإصلاح الرعاية. وستواصل اليونيسف الاستثمار في تطوير أدوات جمع البيانات وتطبيقها لتوليد معلومات دقيقة عن الأطفال في الرعاية البديلة.

استمرارية رعاية الأطفال طوال رحلة الهجرة - في بلد المنشأ والعبور والوجهة. وينطبق ذلك على حماية الأطفال والتعاون بين الدول، والهجرة الداخلية والعودة وإعادة الإدماج. تكمن مصالح الطفل الفضلى وضرورة الاستماع إلى أصواتهم وتمكين تمثيلهم في صميم جميع تدخلات حماية الأطفال. وينبغي أن يُستكمل ذلك بالمناصرة وإعداد البرامج لإنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين، وتشجيع بدائل فعالة سوى الاحتجاز للأطفال المحرومين من حريتهم، وتوفير رعاية مناسبة للأطفال المهاجرين وأسرهم، ومكافحة كراهية الأجانب والتمييز، ومنع الاستغلال وإساءة المعاملة ومواجهتهما، ومواجهة الأعراف الجندرية الضارة، ومعالجة دوافع الهجرة غير الآمنة والحفاظ على تماسك الأسر. ورغم وجود عدد كبير من الأطفال والأسر عديمي الجنسية، تدرك اليونيسف أهمية الروابط بين منع التجريد من الجنسية في مرحلة الطفولة، والتهجير القسري، والحق في الجنسية، وتسجيل الطفل عند الولادة. وهي تعمل ضمن شراكة وثيقة مع مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووضمن شبكة الأمم المتحدة للهجرة على المستويين العالمي والإقليمي لدعم الحكومات في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

أدى تطوير تكنولوجيات المساعدة على الإنجاب[92] إلى ولادة مزيد ومزيد من الأطفال عبر تأجير الأرحام. فإذا لم تتوفر أطر وطنية تضمن التزام ترتيبات هذا التأجير محلياً ودولياً بحقوق الإنسان، فإن الأطفال المولودين عبرها، وخاصة الترتيبات التجارية منها، يكونون عرضة لانتهاك حقوقهم بما فيها الحق في الهوية (الاسم والجنسية والعلاقات الأسرية والحصول على الثروة). وهم يواجهون التمييز بسبب الظروف المحيطة بميلادهم وزيادة خطر البيع والاستغلال والاتجار والإغواء[93]. كما أن هناك مخاطر على الأمهات بالولادة، لأن بعضهن يافعات. ولهذه الغاية، تشير اليونيسف إلى مبادئ حماية حقوق الأطفال المولودين عبر تأجير الرحم (مبادئ فيرونا)[94].

الصحة النفسية والعافية النفسية الاجتماعية: يعزز تفويض اليونيسف الصحة النفسية طوال دورة الحياة من خلال تحديد وتحليل انتهاكات الحقوق والمخاطر والفجوات والقدرات والفرص المتاحة للأطفال واليافعين والوالدين أو القائمين على الرعاية والمشاركة المجتمعية. يعتبر تعزيز العافية النفسية والاجتماعية للأطفال ومن يرعاهم نهجاً وقائياً، لأنه يقلل مخاطر الانتهاكات الأخرى لحقوق الطفل، وهو مسعى مشترك في قطاعات اليونيسف وفرقها الشاملة. وتعتبر الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من المجالات ذات أولوية في الأوضاع الإنسانية، حيث تركز برامج حماية الأطفال على المنهجيات الشاملة المجتمعية، وتُستخدم في دعم الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، والمنفصلين عن أسرهم، والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي[95]. وللمضي قدماً، سوف تستثمر اليونيسف بشكل أكبر في دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في برامج وسياسات حماية الطفل في الأوضاع الإنمائية، بما في ذلك تعزيز النظم،

والعدالة، والعنف ضد الأطفال، والرعاية الوالدية، والأطفال المتنقلين. يستخدم عمل اليونيسف في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تدخلات قائمة على الأدلة ومتوافقة مع المعايير الدولية، ويساهم في بناء الأدلة ووضع المعايير، كحزمة الخدمات الدنيا للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حماية الأطفال. وتعمل مبادرة للتسريع على زيادة اتساع وعمق برامج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي التي تنفذ حالياً في أكثر من 100 دولة، إضافة إلى الريادة في ميدان الأدلة والتعلم من التجارب.

الممارسات الضارة: يشكل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث انتهاكاً لحقوق الإنسان، حيث يهددان حياة الفتيات والنساء ومستقبلهن. ترتكز هذه الممارسات إلى اللامساواة بين الجنسين واختلال توازن السلطة بين النساء والرجال - وهي تحافظ على استمراريتها بالحد من الفرص المتاحة للفتيات والنساء لنيل حقوقهن وتحقيق إمكاناتهن الكاملة من حيث الصحة والتعليم والدخل والمساواة والحياة الخالية من العنف. وغالباً ما تتفاقم هذه الممارسات في الأوضاع الإنسانية بسبب عوامل عدة كالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وانعدام الأمن، وعدم المساواة بين الجنسين، وانهيار القانون وسلطة الدولة أو شبكات الدعم الاجتماعي، ونقص الخدمات الأساسية، والحاجة إلى الحماية.

إنّ التقدم ممكن - حتى في البلدان التي تنتشر فيها هذه الممارسات بشكل كبير - عندما يطبق مزيج صحيح من الإستراتيجيات الوقائية الشاملة والقائمة على حقوق الإنسان. استناداً إلى أكثر من عقد من الخبرة والتعلم من "البرنامج المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: تسريع التغيير والبرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لإنهاء زواج الأطفال"، ستركز اليونيسف على: تعزيز قدرة الحكومات على وضع حلول قانونية وسياسات لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، ودعم تمكين اليافعات، وتعزيز الحقوق المتساوية للفتيات في التعليم والفرص البديلة،

حماية الأطفال في المناطق الحضرية

لأول مرة في التاريخ، يعيش عدد أكبر من الناس في المدن مقارنة بالمناطق الريفية، وبينهم مليار شخص يعيشون في أحياء فقيرة[96]. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يصل عدد سكان الأحياء الفقيرة إلى 2 مليار - واحد من كل أربعة أشخاص على هذا الكوكب. ونصف هؤلاء سيكونون من الأطفال[97]. يستقر نحو 60٪ من اللاجئين و80٪ من النازحين في مناطق حضرية، خارج نطاق العمليات الإنسانية التقليدية[98]. وسلامة الأطفال في المدن معرضة للخطر بسبب ظروفها الخاصة، كالعمل الاستغلالي، والعيش والعمل في الشارع، والاتجار بالبشر، والتلوث، والبنية التحتية غير الآمنة، وكثافة حركة المرور، والاكتظاظ، والانتقال غير الآمن إلى المدرسة، والعنف المسلح، ونشاط العصابات الإجرامية، والأماكن العامة غير الآمنة، والعنف في المنزل والمدرسة، والمخاطر البيئية.

تتطلب قضايا حماية الأطفال في البيئات الحضرية برامج خاصة من اليونيسف ومن شركائنا. في البرازيل، دعمت اليونيسف دراسات عن جرائم قتل اليافعين في المدن الكبرى. وفي أنجيليس بالفلبين، تعمل مع سلطات المدينة لتعزيز نظام العدالة لمكافحة الاعتداء الجنسي. وفي كالكوتا بالهند، دعمت لجان حماية الأطفال رفيعة المستوى لتنفيذ سياسات برنامج الحكومة المتكامل لحماية الأطفال. أثناء فترة هذه الإستراتيجية، يتعين على اليونيسف وشركائها التركيز بشكل متزايد على التحديات الحضرية. وسيتطلب ذلك: بيانات أفضل وتحليلاً أعمق لفهم التحديات الحضرية والعمل عليها، وإستراتيجيات محددة وتوفير الموارد للبرامج الحضرية، وشراكات جديدة ومتعددة القطاعات، بما في ذلك مع الحكومات البلدية وقوات الأمن ومخططي التوسع العمراني والأطراف المعنية البيئية والقطاع الخاص. وفي المناطق الحضرية الساخنة، ستعمل اليونيسف على منع وتخفيف أثر العنف المسلح على الأطفال واليافعين وتورطهم في العصابات الإجرامية. وستعمل في سياق مبادرة المدن الصديقة للأطفال[99]، حيث يتم تضمين قضايا حماية الأطفال بشكل راسخ.

حماية الطفل، والمناخ والطاقة والبيئة

.عقدملا رقفلا نم نونانعي نيذلا مايس لا ،ةمظنلأاو لكايهلا في لافطلأاو ءاسنلا فعض طاقنا ديزيو ،لافطلأا قوقح خانملا يرغت ضوقي حوزنلاو ةيعيبطلا ثراوكلاو علزنلاو فنعلاو يلذغلا نملأ مدعناو دراولما ةردن ءارج لافطلأا ةيماح رطاخم ةقلفت لإ يدؤي وهو ةيفيكل عقلثمأ عم انه ةجردم تايجهنم عبرأ خانملا يرغت لاجم في فسينويلا لمع دمتعي .ةنملآا يرغ تائيبلاو رقفلا ةدايزو يسرقلا :لافطلأا ةيماح جئاتن في ةمهاسملا لهميظنت

1. جعل الأطفال محور إستراتيجيات تغير المناخ وخطط مواجهته: الدعوة لإستراتيجيات ومعايير بيئية تتناول تحديداً متطلبات سلامة الأطفال.
2. تمكين الأطفال بوصفهم عوامل تغيير: دعم عمل الشباب في مجال تغير المناخ، وتعزيز بناء المهارات الشاملة لضمان قدرة الشباب على تنفيذ الحلول البيئية، وإشراك الشباب في أنظمة وتدابير أفضل وأكثر فعالية للإنذار المبكر.
3. حماية الأطفال من آثار الكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي: دعم خدمات الكوارث والتكيف مع المناخ للتعرف على قضايا حماية الطفل، والعمل مع النظراء من الحكومة والقطاع الخاص لضمان معالجة قضايا حماية الطفل في تدابير الحماية الاجتماعية المقاومة للصدمات.
4. الحد من الانبعاثات والتلوث: تشجيع الإضاءة الموفرة للطاقة في المدارس والمرافق الصحية والشوارع، والمناصرة وبناء الوعي من أجل مدن ومجتمعات نظيفة وصديقة للأطفال وتتطلع من منظور حقوق الطفل.

ودعم التنسيق متعدد القطاعات وإشراك الأطراف المعنية لتعزيز إمكانية حصول اليافعات على خدمات المعلومات المراعية للنوع الاجتماعي وجودتها، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، ودعم التواصل بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي للتأثير على الأعراف الاجتماعية والجندرية، وتوفير القيادة العالمية للدعوة إلى العمل.

وستركز إستراتيجيات إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بشكل أساسي على الوقاية وستشمل: وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات تنهي تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتغيير الأعراف الاجتماعية والجندرية التمييزية التي تدعم الممارسات الضارة، ودعم تمكين الفتيات، وضمان الحصول على التعليم وخدمات حماية الأطفال، بما فيها المعلومات المراعية للنوع الاجتماعي عن الصحة الإنجابية والجنسية، وتعزيز الرعاية الوالدية المراعية للنوع الاجتماعي، وسد الفجوة الإنسانية والتنموية. وستواصل اليونيسف التعاون بشكل وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة الأخرى لدعم الحكومات والشركاء من المجتمع المدني، كالجماعات النسائية وجماعات حقوق الطفل والجماعات التي يقودها الشباب العاملون في هذا المجال.

العنف ضد الفتيات والفتيان والنساء: على الرغم من أن الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان تنص صراحة على الحق في العيش بدون عنف، لا يزال الفتيان والفتيات يواجهون العنف في جميع البلدان والظروف. ولدعم هذه الحقوق بشكل أكثر فعالية، ستركز اليونيسف على الأسباب الجذرية لهذا العنف، كاختلافات السلطة بسبب عدم المساواة بين الجنسين و/ أو اختلاف العمر. وستضمن تصميم برامجها في جميع الظروف وتنفيذها بناء على تحليل دقيق لهذه الأسباب.

تركز برامج اليونيسف على كل من الوقاية من العنف ومواجهته لدعم مسؤوليات الدول في حماية الأطفال من "... كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو النفسية، أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، أو إساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية" (المادة 19، اتفاقية حقوق الطفل)، في الحالات التي يسيء فيها الكبار استخدام سلطتهم على الأطفال أو لا يستطيعون حمايتهم من الأذى المرتكب أو المتواصل من قبل أطفال آخرين. إثر اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، حدد المجتمع الدولي عدداً من الأهداف المتعلقة بالعنف، ومن بينها الدعوة إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030. تشير التقديرات إلى أن مليار طفل يعانون من العنف كل عام. وعند عدم مواجهته، يمكن للتعرض للعنف – أو حتى مشاهدته - أن يضعف النمو العاطفي والنفسي والمعرفي للأطفال، ويساهم في انتقال العنف بين الأجيال ويقوض التقدم التي حققته المجتمعات في مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.

إلى جانب اختلافات السلطة حسب العمر، يرتكز العنف ضد الأطفال على الأعراف الاجتماعية التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين. تواجه الفتيات والنساء أنواعاً محددة من العنف تشكل نتيجة لعدم المساواة فضلاً عن كونها آلية للحفاظ على وضعهن التبعي في المجتمع. يؤثر عدم المساواة بين الجنسين على تجربة الأطفال مع العنف طوال حياتهم، وغالباً تدخل في الهياكل الأسرية التي يولد فيها الأطفال، كما أن التعرض للعنف في المنزل - بما في ذلك التأديب العنيف من قبل القائمين على الرعاية ومشاهدة عنف الأزواج ضد أمهاتهم - مألوف لدى الأطفال والنساء على حد سواء. في مرحلة المراهقة، تتزايد مظاهر التمييز وعدم المساواة والصور النمطية ضد الفتيات، وتعزز المفاهيم التقليدية للذكورة والأعراف الجندرية المرتبطة بالعنف والسيطرة عند الأولاد. وتؤدي هذه العوامل إلى أنماط عنف قائم على النوع الاجتماعي أكثر وضوحاً في حياة اليافعين.

العنف القائم على النوع الاجتماعي هو مصطلح صيغ للفت الانتباه إلى الطبيعة الجندرية للعنف ضد الفتيات والنساء الذي يرتكبه الرجال بأغلبية ساحقة وتعززه اللامساواة الهيكلية وأنظمة الاضطهاد التي تميز الرجال والفتيان عن النساء والفتيات، ما يؤثر على الفتيات قبل ولادتهن ويستمر مدى الحياة[100]. هذا العنف الذي تعاني منه واحدة من كل ثلاث نساء في العالم والذي تتعرض له المراهقات معرضات تحديدًا بشكل كبير، موجود في كل مجتمع ويزداد في أوقات الأزمات، وله عواقب مهددة للحياة وطويلة الأمد على الناجين وعلى أسرهم ومجتمعاتهم، ويجب منعه. إن وضع برامج فعالة لا يتطلب مواجهة حوادث العنف الفردية فحسب، بل ومواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي كنظام أكبر يضر بالفتيات والنساء في كل خطوة من حياتهن. وما لم تمنح الأولوية لمنع هذا العنف ومواجهته، لن تحقق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المقصدين 5-2 و16-2، وستقصر اليونيسف في تحقيق أهداف برامجها الأخرى.

تعتبر اليونيسف أن الوقاية الأولية من العنف مهمة جداً وتساهم في بناء بيئة توفر الحماية لجميع الأطفال. وهذا يشمل توسيع نطاق إستراتيجيات الحد من العنف القائمة على الأدلة على النحو المحدد في برنامج INSPIRE المشترك، وزيادة الاستثمار في دعم الأسرة والرعاية الوالدية ومعالجة الدوافع الاجتماعية والسلوكية للعنف. كما يدعو إطار عمل "احترام المرأة" إلى منع إساءة معاملة الأطفال واليافعين، بما في ذلك تبني "إستراتيجيات تؤسس علاقات تنشئة أسرية". وكي لا يهمل أي طفل، ستركز اليونيسف برامج الوقاية على الأطفال في الأوضاع الأكثر خطورة. وستفعل ذلك عبر بناء القدرات لتقديم خدمات منسقة للأطفال والنساء والأسر، ولا سيما الذين يعانون من التمييز والإعاقات والاضطرابات النفسية والعنف داخل المنزل

> **"تترك التحديات التي يطرحها السلوك عبر الإنترنت أثراً كبيراً على سلوك الأطفال، حيث يجهل الآباء وحتى المعلمون في الغالب كيفية مواجهة هذا التحدي. وقد تغير هذا كثيراً منذ وضع أهداف التنمية المستدامة، وسوف يتغير أكثر في العقد المقبل".**
>
> (المشاورة القطرية في الهند)

ومحن أخرى، كالحرب أو الأزمات الإنسانية. أخيراً، ستعمل اليونيسف على تعزيز أنظمة حماية الطفل للاستجابة في الأماكن التي يتعرض فيها الأطفال للعنف لمنع مزيد من الأذى، فضلاً عن دعم التعافي والوصول إلى العدالة.

في إطار نهجها الرامي إلى تغيير مفاهيم النوع الاجتماعي، ستركز اليونيسف على ضمان توفير دعم يراعي النوع الاجتماعي عالمياً للوالدين والقائمين على الرعاية، وستزيد المشاريع التي تتحدى المعايير الجندرية المقيدة أو الضارة التي تفضي إلى العنف في علاقات اليافعين مع الأقران والشركاء الحميمين. ومع إيلاء الاهتمام الواجب لمجموعة كاملة من العوامل التي قد تتقاطع لزيادة تعرض الأطفال للعنف، ستعمل اليونيسف على تعزيز إدراج أبعاد النوع الاجتماعي في برامجها الخاصة بالعنف.

ستركز برامج اليونيسف بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ على ثلاثة أهداف: (1) منع العنف القائم على النوع الاجتماعي بمعالجة ظروفه وأسبابه الأساسية، لا سيما عدم المساواة بين الجنسين، (2) عدم إهمال أحد عبر ضمان أمان البرامج في جميع قطاعات اليونيسف وتوفرها ومسؤوليتها أمام النساء والفتيات عبر تخفيف المخاطر المباشرة للعنف، بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ، (3) الاستجابة عبر تقديم خدمات شاملة عالية الجودة ومناسبة للعمر للناجين، كالصحة الجنسية والإنجابية. وبالتوازي مع ذلك، ستواصل اليونيسف الاستثمار في الابتكارات وتوليد الأدلة، والعمل مع المنظمات التي تقودها نساء وفتيات ومن أجلها.

خارج الأزمات، ستستفيد اليونيسف من تجربة كوفيد-19وحالات الطوارئ الأخرى لتطبيق وتعديل برامجها الناجحة لدعم تعزيز الأنظمة لمنع العنف ضد الفتيات والفتيان والنساء ومواجهته.

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين أولوية مؤسسية لليونيسف لأنهما يشكلان وجهاً خاصاً للعنف ضد الفتيات والفتيان والنساء. وتعريف الاستغلال والاعتداء الجنسيين، في هذا السياق المحدد، هو الإساءة أو محاولة الإساءة بسبب موقف ضعف، أو تفاوت في السلطة أو الثقة لأغراض جنسية، أو ممارسة اعتداء جسدي فعلي ذي طابع جنسي أو التهديد به، من قبل موظفي الأمم المتحدة أو شركائهم المنفذين أو عمال الإغاثة الآخرين ضد الأشخاص الذين يخدمونهم. يتعرض الأطفال والنساء أكثر من غيرهم لخطر الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي في أوضاع متعددة، لا سيما في الأوضاع الإنسانية. ورغم أنها مسؤولية تنظيمية على جميع المستويات، فإن حماية الطفل تقدم مساهمات حاسمة عدة في هذه الأجندة: (1) زيادة القنوات الآمنة والملائمة للظروف وسهلة المنال للإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، (2) تقديم مساعدة تركز على الناجين بناء على برامجنا المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل (3) تعزيز المساءلة من أجل الأطفال الناجين، بما في ذلك التحقيقات

حماية الأطفال على الإنترنت

تنتشر انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية الأطفال في البيئة الرقمية. ولمواجهة المخاطر والأضرار المرتبطة باستخدام الأطفال للتكنولوجيات الرقمية وسوء استخدام الجناة لها، ستعمل اليونيسف مع القطاع والحكومات والآباء والقائمين على الرعاية الآخرين والمعلمين والأطفال والشباب لتحقيق خمس نتائج رئيسية: (1) عدم إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية لتسهيل الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأطفال، (2) استخدام الأطفال لتكنولوجيات رقمية خالية من التنمر والمضايقة، (3) حماية الأطفال من جمع ومعالجة بياناتهم بشكل غير لائق، (4) حماية الأطفال من ممارسات التسويق الرقمي الضارة، (5) معرفة الأطفال لحقوقهم الرقمية وامتلاكهم المعلومات والمعرفة اللازمة لحماية أنفسهم من الأضرار والمخاطر المحتملة التي قد يواجهونها في العالم الرقمي. تدرك اليونيسف أن الأطفال يتمتعون بحماية أفضل إذا توفرت أنظمة وطنية قوية لحماية الأطفال تدمج أبعاد هذه الأضرار أثناء الاتصال وعدم الاتصال بالإنترنت وأن حق الأطفال في الحماية يجب أن يؤخذ في الاعتبار إلى جانب حقوق الأطفال الأخرى في البيئات الرقمية، كالخصوصية والمشاركة وحرية التعبير والحصول على المعلومات.

الشكل 7: حماية الأطفال في مختلف مراحل الحياة

مدى الحياة	مرحلة الحمل	الرضع وحديثو الولادة (سنة 0-2)	الأطفال الصغار (سنوات 2-5)	الأطفال بعمر المدرسة (سنة 5-18) / الشباب المراهقون (سنة 14-19) ←
أنظمة حماية الأطفال الرعاية الاجتماعية العدالة	تسجيل الولادات			
	الوالدية الإيجابية			
	العنف ضد الأطفال			
	منع انفصال الأسرة			
	إدارة الحالات			
	الممارسات الضارة (تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، زواج الأطفال			
	الصحة النفسية والعافية النفسية والاجتماعية			
	الانتهاكات الخطيرة أثناء النزاعات المسلحة			
	العنف ضد النساء والفتيات أثناء الأزمات			
	الهوية القانونية			
	الوصول إلى العدالة			
المسؤوليات الأساسية في القطاعات الأخرى لتحقيق نتائج حماية الأطفال	تنمية الطفولة المبكرة (التنشئة السليمة، التحفيز، خدمات تنمية الطفولة المبكرة، برامج الوالدية الإيجابية			
	الصحة (تسجيل الولادات؛ الصحة المدرسية؛ الوقاية من العنف واكتشاف حالاته، وتقديم الرعاية (والدعم؛ المشاكل السلوكية والتنظيمية المتعلقة بالسلامة؛ أبحاث الصحة العامة)			
	التعليم (مكان آمن ومحمي، يمنع التنمر والعنف في المدارس؛ التعرف على التهديدات وعوامل الحماية؛ تحديد الحالات وإحالتها؛ سلامة الطلاب أثناء التنقل)			
	التغذية (التسويق غير الأخلاقي للمنتجات الغذائية والمشروبات؛ منع زواج الأطفال وحمل المراهقات			
	المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية (العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتغير (المناخ، والأمن المائي؛ التزام النظافة أثناء الدورة الشهرية)			
	السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية (التمويل العام للأطفال؛ الإعانات النقدية وآليات (الأمان الأخرى؛ تعزيز أنظمة حماية الأطفال والحماية الاجتماعية)			

المراعية للأطفال. يسترشد عملنا في برامج حماية الطفل بالنتائج ذات الأولوية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن مساعدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في العمل الإنساني. إن توفير الوصول الآمن والشامل إلى التقارير التي تركز على الطفل وإلى خدمات الاستجابة واللجوء القانوني في البلدان التي تعمل فيها اليونيسف هو أجندتنا للعقد المقبل، ومساهمتنا في التأثير على التغيير الثقافي المطلوب لإنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل موظفينا وشركائنا.

الانتهاكات الجسيمة في النزاعات المسلحة: ستعمل اليونيسف مع شركاء الأمم المتحدة لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها: قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية والقوات المسلحة، والهجمات على المدارس أو المستشفيات، والاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. وبصفتها رئيساً مشاركاً لفريق العمل القطري للرصد والإبلاغ، ستدعو اليونيسف إلى اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة لمنع الانتهاكات الجسيمة وحماية الأطفال من أضرار النزاعات المسلحة. كما ستواصل العمل على الذخائر غير المنفجرة والأسلحة المتفجرة. يمثل الأطفال أكثر من نصف الضحايا المدنيين للألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة[101]. ستعطي اليونيسف أولوية للتوعية بالمخاطر، والتأكيد على مساعدة الضحايا التي تركز على الأطفال، وتعزيز القبول العالمي لمعاهدة حظر الألغام والمناصرة ضد استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وستعمل اليونيسف مع الحكومات وغيرها لمنع تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير الحكومية والقوات المسلحة والمساعدة في إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى أوطانهم (إذا كان ذلك ملائماً) وإعادة إدماجهم.

إضافة إلى ذلك، وإدراكاً لقدرتهم على التكيف وفرصهم للمساهمة في السلام والتماسك الاجتماعي، ستعمل اليونيسف مع الأطفال، وخاصة اليافعين، بصفتهم بناة سلام وعوامل تغيير. وسيشمل ذلك العمل مع الممثلين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة، ضمن إطار قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح جدول أعمال الوقاية الخاص بالأمين العام[102] وقنوات أخرى. وسيسترشد العمل في هذا المجال بالمعيار الأدنى 11 لحماية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وأطر قضاء الأطفال.

في جميع هذه القضايا ذات الأولوية، ثمة محطات بارزة ومنهجيات برامج تدعم الأطفال لإجراء انتقالات كبرى ناجحة في مسار حياتهم. ستدعم اليونيسف برامج مناسبة للعمر والجنس تعترف بالاحتياجات المتباينة للأطفال في مراحل مختلفة. وستقر منهجيات إعداد برامجها أيضاً بالقدرات المتطورة للطفل على المشاركة في القرارات التي تؤثر عليه، لا سيما في مرحلة المراهقة.

المساهمات الأساسية

ستنفذ الإستراتيجية حسب الظروف القطرية والإقليمية، مع تحديد خيارات إعداد البرامج والشراكات حسب الاحتياجات والإستراتيجيات المحلية. وستدعم الإستراتيجية بثلاثة مساهمات أساسية: (1) موارد مالية، (2) موارد بشرية، (3) رصد الأداء والأثر.

الموارد المالية

ظل الإنفاق السنوي على حماية الأطفال أقل من 13٪ من إجمالي إنفاق اليونيسف للسنوات الست الماضية (2014-2019)، حيث وصل إلى 708 مليون دولار في عام 2019. وسُجلت أكبر الزيادات في الإنفاق على حالات الطوارئ والعنف ضد الأطفال وتعزيز الأنظمة، وجغرافياً على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي استأثرت بنحو ربع الإنفاق على حماية الأطفال في الفترة 2014-2019، بينما تلقت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 42٪ (انظر الشكل 8). احتلت اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان والعراق المراكز الأربعة الأولى من حيث نفقات برنامج حماية الطفل في عام 2019.

لتنفيذ الإستراتيجية، ستسعى اليونيسف إلى زيادة الموارد العادية وتلك المخصصة لموضوعات محددة. وستسعى إلى الحصول على تمويل طويل الأجل وغير مقيد، بما في ذلك التمويل الذي يمكن استخدامه لتعزيز نظام حماية الطفل بدلاً من الأولويات المحددة الضيقة. كانت هناك زيادة بنسبة 129٪ في الإنفاق على الأنظمة بين 2014 و2019.

الموارد البشرية

حتى بداية عام 2021، كان لدى اليونيسف 894 موظفاً متفرغاً يعملون في مجال حماية الطفل (أكبر قوة عاملة متخصصة في اليونيسف وأكبر كادر من أخصائيي حماية الطفل في جميع المنظمات الدولية) رغم أن نسبتهم إلى كوادر اليونيسف المتخصصة ظلت ثابتة عند 18-19٪. ويعمل هؤلاء إلى جانب موظفين متخصصين آخرين لتحقيق نتائج حماية الأطفال: الموظفون "متعددو الاختصاصات" (كالسياسة الاجتماعية والنوع الاجتماعي) والعاملون في قطاعات محددة كالتعليم والصحة. وافق 24٪ فقط من المشاركين في استبيان هذه الاستراتيجية على أن اليونيسف لديها عدد كافٍ من الموظفين لتنفيذ عملها بنجاح في مجال حماية الطفل، ما يؤكد طبيعة هذا العمل كثيف الاستخدام للموارد البشرية. ووافق 49٪ فقط على أن اليونيسف لديها المهارات المناسبة لتنفيذ عملها بنجاح، مع التأكيد على ضرورة تحديد الموارد لتطوير الموظفين وتدريبهم إضافة إلى صقل عمليات التوظيف والملفات الشخصية من أجل جذب المؤهلين والمهنيين ذوي الخبرة والاحتفاظ بهم.

الشكل 8: الإنفاق حسب المنطقة

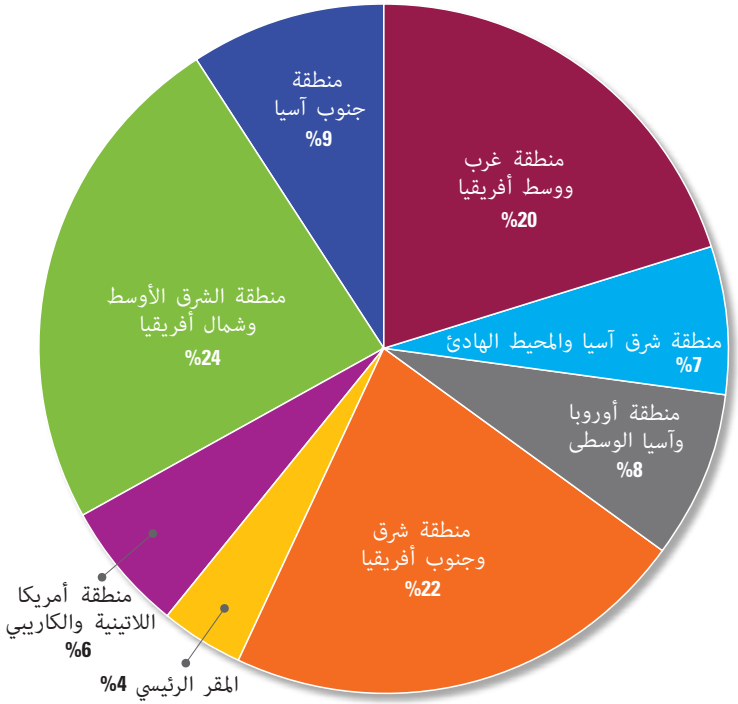

رصد الأداء والأثر

استثمرت اليونيسف بكثافة في رصد أداء وأثر نشاط حماية الأطفال في السنوات الأخيرة. يُرصد الأداء السنوي عبر أسئلة الرصد الإستراتيجية، وتتبع مدخلات اليونيسف ومخرجاتها ونتائجها. ويستكمل رصد الأداء وفق هذه المؤشرات الإستراتيجية عبر تقرير النتائج السنوي عن حماية الأطفال، والتدقيق الداخلي، والتقييمات والمراجعات (انظر الملحق 2 لمعرفة ما تعلمته اليونيسف من التقييمات الأخيرة لعملها في مجال حماية الأطفال). ينفذ الرصد وإعداد التقارير المرحلية لهذه الإستراتيجية بشكل أساسي عبر: (1) رصد أداء أولويات والتزامات حماية الطفل في خطط اليونيسف الإستراتيجية لمدة أربع سنوات والتي تغطي فترة الإستراتيجية حتى عام 2030، (2) رصد تحقق أهداف التنمية المستدامة في كل هدف من أهداف الإستراتيجية.

المخاطر وإدارة المخاطر

الجدول 4: المخاطر وتدابير تخفيفها

المخاطر	تدابير التخفيف
تؤدي الأوبئة مثل جائحة كوفيد-19 إلى تراجع حقوق حماية الأطفال، ويعيق تقييد الخدمات تنفيذ مشاريع حماية الأطفال.	• العمل مع الحكومات الشريكة والمجتمع الدولي لدعم التأهب للجائحة وتبني استراتيجيات مواجهة سريعة ومرنة لحماية الأطفال، وفق معايير ومبادئ حقوق الإنسان الدولية، مع موازنات كافية.
عدم إعطاء الحكومات الوطنية أولوية لحماية الأطفال، ما يؤدي إلى ضعف القيادة وعدم كفاية الموارد وانعدام المساءلة عن النتائج.	• بناء ودعم فهم عام وتوليد ضغط شعبي للتغيير. • بناء أدلة على التكاليف الكبيرة للتقاعس عن العمل وعلى إمكانية إحراز تقدم. • المناصرة لدى الحكومات وصناع القرار الآخرين.
التزام محدود من قطاعي **التعليم والصحة** بالاستثمار والمشاركة في حماية الأطفال.	• إعطاء الأولوية لنهج في حماية الأطفال يشمل المنظمة بأكملها مع مسؤوليات واضحة لمجالات البرامج. • المناصرة لدى الحكومات وصناع القرار.
ازدياد مخاطر حماية الأطفال **عبر الإنترنت** بشكل أسرع من تنفيذ الآليات التنظيمية وغيرها لمواجهتها.	• تكثيف العمل مع الهيئات الوطنية والعالمية لتوفير التنظيم والتعليم الفعالين وتدابير التخفيف الأخرى. • مواصلة تشجيع تعزيز أنظمة حماية الأطفال، مع الانتباه إلى الترابط بين جهود الوقاية والاستجابة أثناء الاتصال بالإنترنت وخارجه.
تنسيق غير كافي بين الشركاء يقوض المواءمة مع أولويات الحكومة وفعالية البرنامج.	• الإعلان بوضوح عن مهام وصلاحيات القيادة بين الوكالات. • تخصيص موارد كافية لإقامة الشراكات. • البحث عن مزيد من الفرص لتنفيذ برامج مشتركة، بما فيها عبر إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي.
فشل اليونيسف في تأمين **الموارد المالية** لحماية الأطفال بمبالغ كافية ومن النوع الأمثل (طويلة الأجل وغير مقيدة).	• الدعوة إلى تمويل أكبر وأفضل لحماية الأطفال على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. • إعداد دراسة مدعمة بالأدلة لأثر نقص الموارد.
عدم امتلاك موظفي اليونيسف **المهارات والقدرات** المطلوبة	• المشاركة في الإدارة الاستباقية للمواهب والاستثمار في مسار التعلم القطاعي.
أن يؤدي **الخطاب المتزايد ضد حقوق الإنسان وحقوق الطفل**، إلى جانب المعلومات المضللة، إلى تقويض الأولوية المعطاة لانتهاكات حقوق الطفل المتعلقة بحماية الأطفال.	• زيادة فهم السكان لحقوق الإنسان والطفل، عبر التعليم الرسمي مثلاً. • دعم المناصرة إزاء أصحاب المسؤولية.
يواجه الأطفال أو المجتمعات **أضراراً جانبية** من أفرادنا أو شركائنا أو عملنا.	• تصميم أنظمة اليونيسف لتقليل خطر الضرر الجانبي على الأطفال والاستغلال والاعتداء الجنسيين، من قبل أفرادها وشركائها وعملها، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال الحماية.
عدم تمكن اليونيسف وشركائها من **الوصول** إلى شرائح السكان النائية والمعرضة للخطر	• توحيد جهود أنظمة الأمم المتحدة للضغط من أجل الوصول، لا سيما في الأوضاع الإنسانية

التركيز على الحماية: تنطوي تدابير اليونيسف وشركائها على مخاطر ذات عواقب غير مقصودة على الأطفال والمجتمعات التي تخدمها، كالمخاطر المحتملة على سلامتهم. فهذه الأخطار على السلامة من موظفي اليونيسف وشركائها وعملها - بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال والاعتداء عليهم والاستغلال والاعتداء الجنسيين ومخاطر السلامة الأخرى - يمكن أن تعرض حقوق الطفل وحقوق الإنسان وأهدافنا الإستراتيجية وفعاليتنا المؤسسية للخطر. وتبرز هذه المخاطر عندما تعمل اليونيسف مباشرة مع الأطفال واليافعين في برامجها، خاصة بعد زيادة تركيز الإستراتيجية على مشاركة اليافعين. في سياق عمل حماية الطفل، ستقوم اليونيسف بما يلي: تقييم المخاطر، ووضع أو تطبيق بروتوكولات ومعايير لتخفيفها، ومنع الأضرار عبر اختيار مدروس للموظفين والشركاء وتدريبهم وإدارتهم، وتعزيز طرق الكشف والإبلاغ عن المخاوف، والتعامل المناسب مع الحوادث لتقليل الأضرار (وتوفير المعرفة المؤسسية عن مسارات الإحالة على مستوى المؤسسة)، والمراقبة والتقييم والتعلم من عملنا في مجال الحماية. وفي جميع برامج حماية الأطفال، ستعمل اليونيسف على تشجيع وضع سياسات وإجراءات لحماية الأطفال وبناء القدرات لتنفيذها في جميع المنظمات التي تعمل مباشرة مع الأطفال (شخصياً و/أو عبر التكنولوجيا الرقمية). وهي تشمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كالمدارس والمراكز الصحية ومرافق الرعاية والأندية الرياضية والمؤسسات الدينية وكذلك المنظمات المعنية بمشاركة الأطفال وإجراء الدراسات عنهم. وستعمل اليونيسف مع الشركات لتعزيز مسؤوليتها عن احترام حق الأطفال في الحماية في جميع الأنشطة والمرافق، بما في ذلك المنصات الرقمية الخاصة التي يستخدمها الأطفال للعب والتعلم والتواصل الاجتماعي.

الملاحق

الملحق 1: نتائج استبيان إستراتيجية اليونيسف بشأن حماية الطفل: ملخص النهج والنتائج الرئيسية

نفذت اليونيسف استبياناً عبر الإنترنت من 6 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2020 لإثراء عملية وضع الإستراتيجية. شارك فيه 404 أشخاص (303 من اليونيسف و101 من خارجها) مع توزيع متوازن بين مناطق اليونيسف السبع. وجاءت النتائج الرئيسية على النحو التالي:

أولويات البرامج

- كان هناك التزام قوي بإعمال حقوق الأطفال، مع دعم خاص لمواد اتفاقية حقوق الطفل التي تؤكد على الحماية من العنف وعمل الأطفال وتعاطي المخدرات والاستغلال.
- كان هناك التزام قوي بتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة، حيث طلب 74٪ من المشاركين من اليونيسف تكثيف الجهود لتحقيق المقصد 16-2 (إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال 73٪ بفعل المزيد لتحقيق المقصد 5-2 (القضاء على العنف والاتجار والعنف والتعذيب ضد الأطفال) وطالب ضد النساء والفتيات).
- كان هناك دعم قوي لأن تكثف ليونيسف جهودها لحماية الأطفال عبر الإنترنت (67٪)، وحماية الأطفال المتنقلين (64٪) وإنهاء احتجاز الأطفال (60٪)، مع دعم أقل لتأجير الأرحام (24٪).
- حددت أهم القضايا المستجدة في مشهد حماية الأطفال على أنها أزمات النزاعات والأزمات الإنسانية (22٪)، وتغير المناخ (21٪) والرقمنة/الاتصال (17٪).
- كان هناك إجماع على أن مشاركة اليونيسف مهمة جداً في مجالات التعزيز المؤسسي للأنظمة الوطنية لحماية الأطفال في البلدان الهشة وضعيفة ومتوسطة القدرات وفي تقديم الخدمات في حالات الطوارئ، والبلدان الهشة وضعيفة القدرات.

أداء اليونيسف

- وافق 91٪ على أن اليونيسف من رواد العالم الراسخين في مجال حماية الأطفال.
- اتفق معظم المشاركين على أن اليونيسف هي الأفضل ضمن فئتها في التعزيز المؤسسي للأنظمة الوطنية لحماية الأطفال، والمشاركة في السياسات والتأثير عبر الشراكات والمناصرة. لكنها الأقل فاعلية في تعزيز الابتكارات وتجريبها وتقييمها وفي التواصل بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية.
- فيما يتعلق بحماية الأطفال في العمل الإنساني، رأى 69٪ وجود قيادة وتنسيق فعالين. ورأى أقل من 50٪ أن ثمة استجابة كافية في: تدخلات الصحة النفسية والدعم النفسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم على يد الجهات المسلحة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والألغام الأرضية وغيرها من الأسلحة العشوائية أو غير المشروعة، والتغيير السلوكي والاجتماعي.
- فيما يتعلق بالعمل المشترك بين القطاعات، يوصي المشاركون من اليونيسف بزيادة العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة (78٪) وفي السياسة الاجتماعية (73٪).
- وافق 55٪ من المشاركين على العبارة القائلة بأن جميع الأجناس و/أو الأشخاص ذوي القدرات المختلفة مشمولون في برامج حماية الأطفال في اليونيسف.
- وافق 47٪ من المشاركين على أن برامج حماية الطفل في اليونيسف تشجع على إشراك اليافعين والشباب ومشاركتهم الفعالة.

- وافق 90٪ على أن اليونيسف تحظى بالتقدير بوصفها شريكاً مهماً في برامج حماية الطفل.
- وافق 84٪ على أن اليونيسف تعمل على النحو الأمثل مع حكومات البرامج القطرية؛ 74٪ مع منظمات المجتمع المدني الوطنية؛ 64٪ مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ 32٪ مع الشركات الخاصة.
- وافق 24٪ على أن اليونيسف لديها ما يكفي من الموظفين لتنفيذ عملها بنجاح في مجال حماية الطفل.
- وافق 49٪ على أن اليونيسف تملك المهارات المناسبة لتنفيذ عملها بنجاح.
- وافق 18٪ على أن موارد اليونيسف تخصص بكفاءة في البلدان لحماية الأطفال.
- وافق 41٪ على أن نظراء اليونيسف يتغيرون ويتحسنون بشكل أسرع من اليونيسف.
- وافق 47٪ على أن اليونيسف يجب أن تغير طريقة عملها جذرياً.

الملحق 2: ما الذي تعلمته اليونيسف من التقييمات الأخيرة لعملها في مجال حماية الطفل[103]s؟

المواءمة ووضوح المفاهيم

- تبين أن برامج حماية الطفل المشمولة في التقييمات تتماشى جيداً مع مهام اليونيسف وأولوياتها العالمية. بيد أن وضوح المفاهيم بشأن مجالات البرنامج التي خضعت للتقييم كان مصدر قلق طوال الوقت، وكانت نظريات التغيير التي تحدد مسار أثر البرامج محدودة أو غائبة، ما أدى إلى عدم وجود فهم مشترك للمفاهيم الرئيسية لدى الموظفين والأطراف المعنية.

أداء البرامج

- تبين أن فعالية برامج حماية الطفل في اليونيسف التي خضعت للتقييم، تتباين بشدة حسب ظروف البرنامج ونوع التدخل. لكن عموماً، نادراً ما تضيف مساهمات اليونيسف وشركائها إلى أنظمة تقديم الخدمات العاملة.

استدامة النتائج

- تواجه اليونيسف والحكومات الوطنية تحديات في توسيع نطاق السياسات والبرامج الوطنية لحماية الأطفال وضمان التغطية الوطنية.

الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة

- فيما يتعلق بالعدالة والمساواة بين الجنسين، يتضمن كثير من وثائق البرامج أهدافاً إستراتيجية كافية. لكن من الناحية العملية، لم يتضح إن كانت اليونيسف قادرة بالفعل على تحقيق طموحاتها في الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة في برامجها لحماية الأطفال. فتحليل النوع الاجتماعي للبيانات على مستوى السكان وتقييمات الاحتياجات وقياس الأثر نادر. بشكل عام، تظهر الأدلة أن الأطفال واليافعين ذوي الإعاقة ما زالوا فئة مهملة إلى حد كبير. كما تفتقر اليونيسف إلى المعلومات عن الأطفال المتنقلين.

إعداد البرامج المشتركة

- كان "البرنامج العالمي لتسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال" و"البرنامج المشترك للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: تسريع التغيير" داعمين لأطر حماية الطفل وأهدافها وآليات المساءلة الخاصة بها. بيد أنهما عملا إلى حد كبير خارج نهج وخطاب تعزيز أنظمة حماية الطفل أو بالتوازي معها. بشكل عام، تظهر الأدلة أن البرامج المشتركة التي جمعت بين المهام والخبرات المتكاملة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف قدمت مساهمات مهمة في جدول أعمال إنهاء زواج الأطفال والتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية الإناث. ومع ذلك، ثمة فرص لزيادة التعاون وتحسين التنسيق بين هاتين المنظمتين على المستوى القطري.

الرصد والتعلم

- منذ عام 2018، استثمر برنامج حماية الطفل في اليونيسف بشدة في تحسين أطر الرصد وإعداد التقارير. وقد لوحظت النتائج المبكرة لهذه المبادرات في عمليات تقييم مختلفة. فقد أشارت تقييمات تعزيز نظام حماية الأطفال والبرنامج العالمي لتسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال إلى نقاط ضعف مستمرة في استخدام ونشر البيانات والمعلومات. كما لوحظ وجود ضعف في قدرات الرصد لدى موظفي البرامج القطرية والشركاء المنفذين على المستوى القطري. بيد أن تطبيقات الهاتف المحمول للرصد الميداني وأنظمة إدارة معلومات حماية الطفل توفر فرصاً جديدة ومجزية لجمع بيانات عن النتائج الميدانية.

الموارد والقدرات

- تنشأ تحديات التمويل أساساً عن صعوبة بناء شراكات الموارد، بما في ذلك تشكيل تحالفات بقيادة الحكومات على المستوى الوطني، وصعوبة تأمين تمويل أطول أجلاً من المانحين. فيما يتعلق بقدرات الموظفين، سيستفيد موظفو اليونيسف الميدانيون من الدعم الفني الإضافي لتفعيل نهج تعزيز الأنظمة؛ حيث إن المهارات المطلوبة تتجاوز ما هو موجود عادة لدى موظفي حماية الأطفال. وتبين أن القيادة والتوجيه من المكاتب الإقليمية فعالان في الغالب.

الملحق 3: دليل البرامج بشأن حماية الطفل

تغطي الخلاصة الوافية عن "دليل برامج حماية الأطفال" (البرامج الخاصة باليونيسف والمشتركة بين الوكالات) مجالات هذه الإستراتيجية بمزيد من التفصيل. وسيتم تحديث الرابط أثناء فترة الإستراتيجية، مع تحديث إرشادات الدليل ووضع إرشادات جديدة.

الحواشي

1 توفر التعليقات العامة للجنة حقوق الطفل أيضاً تفسيراً وتحليلاً لمواد معينة من اتفاقية حقوق الطفل أو تتناول قضايا محددة تتعلق بحقوق الطفل. وتقدم تلك التعليقات تفسيراً دقيقاً لما هو متوقع من الدول الأطراف أثناء تنفيذ التزامات الاتفاقية. كما تم تناول حماية الطفل بوضوح في البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.

2 تحدد المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الخاصة بلجنة حقوق الطفل للدول الأطراف مجموعات الحقوق على النحو الذي حددته اللجنة. والمجموعات التي تتعلق تحديداً بحماية الطفل هي: العنف ضد الأطفال (المواد 19 و24 الفقرة 3 و28 الفقرة 2 و34، 37 (أ) و39)، والبيئة الأسرية والرعاية البديلة (المواد 5 و9-11 و18 والفقرتان 1 و2 و20 و21 و25 و27 الفقرة 4)، وتدابير الحماية الخاصة (المواد 22 و30 و32 و33 و35 و36 و37 (ب) - (د) و38-40). انظر: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، المبادئ التوجيهية الخاصة بالاتفاقية بشأن شكل ومحتوى التقارير الدورية التي يجب أن تقدمها الدول الأطراف بموجب المادة 44، الفقرة 1 (ب) من اتفاقية حقوق الطفل، CRC/C/58/Rev.3، 3 مارس 2015، <https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal//Download.aspx?symbolno=CRC/C/58/Rev.3&Lang=en>، 20 مايو 2021.

3 Pereznieto, Paola, Andres Montes, Lara Langston and Solveig Routier, 'The Costs and Economic Impact of Violence Against Children', Overseas Development Institute and Child Fund Alliance, London, September 2014, <https://childfundalliance.org/wp-content/uploads/10/2014/ODI-Policy-Brief.-The-cost-and-economic-impact-of-violence-against-children.pdf>, accessed 20 May 2021.

4 World Vision, 'It Takes a World to End Violence Against Children', 2021, <www.worldvision.org.hk/en/it-takes-a-world>, accessed 20 May 2021.

5 United Nations Development Group, 'The Human Rights Based Approach to Development Cooperation Towards a Common Understanding Among UN Agencies', September 2003, <https://unsdg.un.org/resources/human-rights-based-approach-development-cooperation-towards-common-understanding-among-un>, accessed 20 May 2021.

6 Gender-Based Violence Area of Responsibility, *The Inter-Agency Minimum Standards for Gender-Based Violence in Emergencies Programming*, United Nations Population Fund, New York, 2019, <www.unfpa.org/minimum-standards>, accessed 20 May 2021.

7 International Disability Alliance, *IASC Guidelines on Inclusion of Persons with Disabilities in Humanitarian Action*, 2019, <www.internationaldisabilityalliance.org/art11/iasc>, accessed 20 May 2021.

8 United Nations Security Council, 'Resolution 2005) 1612)', S/RES/2005 ,(2005) 1612, <http://unscr.com/en/resolutions/1612>, accessed 20 May 2021.

9 United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects 2019: Highlights*, United Nations, New York, 2019, <https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf>, accessed 20 May 2021.

10 United Nations Children's Fund, Division of Data, Research and Policy, *Generation 2030 Africa 2.0: Prioritizing investments in children to reap the demographic dividend*, UNICEF, New York, 2017, <https://data.unicef.org/resources/generation-2030-africa0-2-/>, accessed 20 May 2021.

11 United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, *World Urbanization Prospects: The 2018 revision*, United Nations, New York, 2018, <https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP-2018Report.pdf>, accessed 20 May 2021.

12 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 'News: Latest migration trends revealed', 19 December 2019, <www.un.org/development/desa/en/news/population/latest-migration-trends-revealed.html>, accessed 20 May 2021.

13 ارتفع عدد الأطفال المهاجرين من 24 مليون في 1990-2000 إلى 33 مليون في عام 2019. انظر: United Nations Children's Fund, 'Child Migration', April 2021، <https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/migration>, accessed 20 May 2021.

14 United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced displacement in 2019*, UNHCR, Copenhagen, 2020, <https://www.unhcr.org/globaltrends2019>, accessed 20 May 2021.

15 International Monetary Fund, 'World Economic Outlook: Update', IMF, Washington, DC, 20 January 2020, <www.elibrary.imf.org/view/IMF9781513508214-28248/9781513508214-28248/9781513508214-28248/081.xml?redirect=true&language=en>, accessed 20 May 2021. The slowdown has been even more pronounced across emerging market and developing economies, including Brazil, China, India, Mexico and Russian Federation.

16 المرجع السابق.

17 United Nations Children's Fund, 'Child Poverty', 2020, <www.unicef.org/social-policy/child-poverty>, accessed 20 May 2021.

18 UN News, "New UN Poverty Report Reveals "Vast Inequalities" Between Countries', 11 July 2019, <https://news.un.org/en/story/1042231/07/2019>, accessed 20 May 2019.

19 The Alliance for Child Protection in Humanitarian Action, Save the Children and United Nations Children's Fund, *Social Protection & Child Protection: Working together to protect children from the impact of COVID19- and beyond*, 2020, <https://bettercarenetwork.org/sites/default/files/12-2020/social_protection_and_child_protection.pdf>, accessed 20 May 2021.

20 World Bank, 'The World Bank in Middle Income Countries', 2020, <www.worldbank.org/en/country/mic/overview>, accessed 20 May 2021.

21 Save the Children, *Stop the War on Children: Protecting children in 21st century conflict*, 2019, <www.savethechildren.org/content/dam/usa/reports/ed-cp/stop-the-war-on-children2019-.pdf>, accessed 20 May 2021.

22 المرجع السابق.

23 United Nations Children's Fund, 'Child Displacement', April 2021, <https://data.unicef.org/topic/child-migration-and-displacement/displacement>, accessed 20 May 2021.

24 Mercy Corps, *The Facts: How climate change affects people living in poverty*, 16 January 2020 (updated 8 April 2021), <https://europe.mercycorps.org/en-gb/blog/climate-change-poverty>, accessed 20 May 2021.

25 Freedom House, *Freedom in the World 2019*, Freedom House, Washington, DC, 2020, <https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf>, accessed 20 May 2021.

26 https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS7-32279(18)6736-0140/fulltext

27 World Health Organization, 'Improving the Mental and Brain Health of Children and Adolescents', 2021, <www.who.int/activities/Improving-the-mental-and-brain-health-of-children-and-adolescents>, accessed 20 May 2021.

28 World Health Organization, 'Suicide: Key facts', 2 September 2019, < www.who.int/en/news-room/fact-sheets/detail/suicide>, accessed 20 May 2021.

29 World Health Organization, 'The WHO Special Initiative for Mental Health (2023-2019): Universal health coverage for mental health', 2019, <www.who.int/initiatives/who-special-initiative-for-mental-health>, accessed 20 May 2021.

30 World Health Organization, 'Mental Disorders: Key facts', 28 November 2019, <www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/mental-disorders>, accessed 20 May 2020.

31 Plan International, *State of the World's Girls: Free to be online? Girls' and young women's experiences of online harassment*, Plan International, Woking, UK, 2020, <https://plan-international.org/publications/freetobeonline>, accessed 20 May 2021.

32 United Nations Children's Fund, Division of Data, Research and Policy, *Hidden in Plain Sight: A statistical analysis of violence against children*, UNICEF, New York, 2014, <https://data.unicef.org/resources/hidden-in-plain-sight-a-statistical-analysis-of-violence-against-children>, accessed 20 May 2021.

33 المرجع السابق.

34 World Health Organization, 'Youth Violence: Key facts', 8 June 2020, <www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/youth-violence>, accessed 21 May 2021.

35 Girls Not Brides, 'Where It Happens', 2000, <https://www.girlsnotbrides.org/about-child-marriage/where-child-marriage-happens>, accessed 21 May 2021.

36 United Nations Children's Fund, United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment and Plan International, *A New Era for Girls: Taking stock of 25 years of progress*, New York, 2020, <https://www.unicef.org/reports/new-era-for-girls2020->, accessed 21 May 2021.

37 يشمل الأشخاص ذوو الإعاقة من يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين، بالتفاعل مع مختلف العقبات. انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،A/RES/61/106، 13 ديسمبر 2006، <www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities.html>، 21 مايو 2021.

38 Pan American Health Organization, 'Children with Disabilities More Likely to Experience Violence', undated, <www.paho.org/hq/index.php?option=com_content&view=article&id=-6998:2012children-disabilities-more-likely-experience-violence&Itemid=135&lang=en>, accessed 21 May 2021.

39 World Health Organization, 'Children with Disabilities More Likely to Experience Violence', Media Centre, 12 July 2012, <www.who.int/mediacentre/news/notes/2012/child_disabilities_violence_20120712/en>, accessed 21 May 2021; and Jones, Lisa, et al., 'Prevalence and Risk of Violence Against Children with Disabilities: A systematic review and meta-analysis of observational studies', *The Lancet*, vol. 380, no. 9854, pp. 907–899, July 2012, https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS-0140-8-60692(12)6736/fulltext accessed 21 May 2021

40 Hughes, Karen, et al., 'Prevalence and Risk of Violence Against Adults with Disabilities: A systematic review and meta-analysis of observational studies', *The Lancet*, vol. 379, no. 9826, pp. 1629–1621, February 2012, <www.who.int/disabilities/publications/violence_children_lancet.pdf>, accessed 21 May 2021.

41 United Nations Children's Fund, 'Global annual results report 2019: Goal Area 2020 ;'2, <https://www.unicef.org/reports/global-annual-results-2019-goal-area2->, accessed 21 May 2021.

42 United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 'COVID19-: How the UNESCO Global Coalition is tackling the biggest learning disruption in history', 2020, <https://en.unesco.org/news/covid-19-how-unesco-global-education-coalition-tackling-biggest-learning-disruption-history>, accessed 21 May 2021.

43 United Nations Children's Fund, 'Protecting Children from Violence in School', 2020, <www.unicef.org/protection/violence-against-children-in-school>, accessed 21 May 2021.

44 مرجع سابق.

45 Bakrania, Shivit and Ramya Subrahmanian, 'Impacts of Pandemics and Epidemics on Child Protection: Lessons learned from a rapid review in the context of COVID19-', Innocenti Research Brief 16-2020, UNICEF Office of Research-Innocenti, Florence, 2020, <www.unicef-irc.org/publications/pdf/IRB-16-2020-Impacts-of-Pandemics-and-Epidemics-on-Child-Protection.pdf>, accessed 21 May 2021.

46 مرجع سابق.

47 United Nations Children's Fund, *Ending Violence Against Children: Six strategies for action*, UNICEF, New York, 2014, <www.unicef.org/media/66906/file/Ending-Violence-Against-Children-Six-strategies-For-Action.pdf>, accessed 21 May 2021.

48 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, 'Facts and Figures: Ending violence against women', 2021, <www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures>, accessed 21 May 2021.

49 United Nations Children's Fund, 'Child Marriage: Latest trends and future prospects', July 2018, <https://data.unicef.org/resources/child-marriage-latest-trends-and-future-prospects>, accessed 21 May 2021.

50 United Nations Population Fund, 'Female Genital Mutilation (FGM) Frequently Asked Questions', July 2020, <www.unfpa.org/resources/female-genital-mutilation-fgm-frequently-asked-questions>, accessed 21 May 2021.

51 International Labour Organization, '40 Million Children in Modern Slavery and 152 Million in Child Labour Around the World', News, 19 September 2017, <www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_574717/lang--en/index.htm>, accessed 21 May 2021.

52 United Nations Children's Fund, 'Children Under Attack: Six grave violations against children in times of war', 27 September 2018, <www.unicef.org/stories/children-under-attack-six-grave-violations-against-children-times-war>, accessed 21 May 2021.

53 *Hidden in Plain Sight*.

54 United Nations Children's Fund, *A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents*, November 2017, <https://data.unicef.org/resources/a-familiar-face>, accessed 21 May 2021.

55 United Nations Children's Fund, 'Sexual Violence', June 2020, <https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/sexual-violence>, accessed 21 May 2021.

56 United Nations Children's Fund, 'Birth Registration', June 2020, <https://data.unicef.org/topic/child-protection/birth-registration>, accessed 21 May 2021.

57 مرجع سابق.

58 United Nations Children's Fund, 'Female Genital Mutilation (FGM)', February 2020, <https://data.unicef.org/topic/child-protection/female-genital-mutilation>, accessed 21 May 2021.

59 'Child Marriage: Latest trends'.

60 'Birth Registration'.

61 United Nations Children's Fund, 'Child Marriage', April 2020, <https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage>, accessed 21 May 2021.

62 'Female Genital Mutilation (FGM)'.

63 تشمل مبادئ حقوق الإنسان عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتصرف وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها والمساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون.

64 United Nations Children's Fund, 'Gender Action Plan 2021–2018', <www.unicef.org/gender-equality/gender-action-plan2021-2018->, accessed 21 March 2021.

65 هناك العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يساهم فيها عمل اليونيسف على حماية الطفل، كتلك المتعلقة بالتعليم والصحة والتغذية والحد من الفقر.

66 في ديسمبر 2019، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولأول مرة، بالإجماع قراراً بشأن حقوق الطفل مخصصاً لقضية الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين. United Nations General Assembly, 'Rights of the Child', A/RES/74/133, 18 December 2019, <https://undocs.org/en/A/RES/74/133> accessed 21 May 2021.

67 Department for International Development (DFID), et al., *Advancing Child-Sensitive Social Protection*, June 2009, <https://bettercarenetwork.org/sites/default/files/attachments/Advancing20%Child20%Sensitive20%Social20%Protection.pdf>, accessed 21 May 2021.

68 End Violence Against Children, 'Safe to Learn', undated, <www.end-violence.org/safe-to-learn>, accessed 21 May 2021.

69 United Nations Children's Fund, *Engaged and Heard: Guidelines on adolescent participation and civic engagement*, UNICEF, New York, 2020, <www.unicef.org/media/73296/file/ADAP-Guidelines-for-Participation.pdf>, accessed 21 May 2021.

70 Joining Forces, 'Children's Right To Be Heard: We're talking; are you listening?', Policy Brief, January 2021, <https://childfundalliance.org/resources/publications/-4236children-s-right-to-be-heard-we-re-talking-are-you-listening>, accessed 21 May 2021.

71 Nurturing Care for Early Childhood Development, <https://nurturing-care.org>; and Rochat, Tamsen Jean, et al., *Caring for the Caregiver: Implementer's guide*, UNICEF, New York, 2019, <www.unicef.org/media/69866/file/Implementers-Guide-Prototype.pdf>, accessed 21 May 2021.

72 United Nations Children's Fund, 'Evaluation Reports', undated, <https://www.unicef.org/evaluation/reports#/?search=10355>, accessed 21 May 2021.

73 *The Safe Schools Declaration*, 2015, <https://ssd.protectingeducation.org>, accessed 21 May 2021; and reports from the Global Coalition to Protect Education from Attack, <https://protectingeducation.org>, accessed 21 May 2021.

74 يمكن أن يساهم منع زواج الأطفال وحمل المراهقات أيضاً مساهمة كبيرة في النتائج التغذوية للفتيات اللواتي لم يكملن نموهن الجسدي بعد وأطفالهن أكثر عرضة لخطر انخفاض الوزن عند الولادة ونقص التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة.

75 International Labour Organization, 'ILO Conventions on Child Labour', undated, <www.ilo.org/ipec/facts/ILOconventionsonchildlabour/lang--en/index.htm>, accessed 21 May 2021.

76 Jensen, Celina, *Understanding Risk and Protective Factors in Humanitarian Crises: Towards a preventive approach to child protection in humanitarian action*, The Alliance for Child Protection in Humanitarian Action, 2021, <https://alliancecpha.org/en/child-protection-online-library/guidance-understanding-risk-and-protective-factors-humanitarian>, accessed 21 May 2021.

77 Lilly, Damian, 'Protection and the Nexus: Tensions and opportunities', Network Paper Number 82, Overseas Development Institute, London, 2020, <https://odihpn.org/resources/protection-and-the-nexus-tensions-and-opportunities>, accessed 21 May 2021.

78 United Nations Children's Fund, 'Public Finance for Children', undated, <www.unicef.org/social-policy/public-finance>, accessed 21 May 2021.

79 United Nations Children's Fund Office of Emergency Programmes, *Accountability to Affected Populations: A handbook for UNICEF and partners*, UNICEF EMOPS, Geneva, June 2020, <www.corecommitments.unicef.org/kp/unicef_aap_handbook_en_webdouble.pdf>, accessed 21 May 2021.

80 United Nations Children's Fund, *Guidelines to Strengthen the Social Service Workforce for Child Protection*, UNICEF, New York, February 2019, <www.unicef.org/media/53851/file>, accessed 21 May 2021.

81 'IBELONG: Coalition on Every Child's Right to a Nationality', which UNICEF co-leads with the United Nations High Commissioner for Refugees, <www.unhcr.org/ibelong/unicef-unhcr-coalition-child-right-nationality>, accessed 21 May 2021.

82 United Nations Economic and Social Council, 'Introduction of the United Nations Legal Identity Agenda: A holistic approach to civil registration, vital statistics and identity management', E/CN.2020 ,15/2020/3, <https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/-15-2020CRVS-E.pdf>, accessed 21 May 2020.

83 See, for example: Child Rights Connect, 'CHRDs, UN and Civil Society Experts Agree on a Roadmap to Move Forward the 2018 DGD Outcome Recommendations', undated, <www.childrightsconnect.org/chrds-un-and-civil-society-experts-agree-on-a-roadmap-to-move-forward-the-2018-dgd-outcome-recommendations>, accessed 21 May 2021.

84 United Nations Children's Fund, 'Policy Guidance on AI for Children', UNICEF, New York, September 2020, <www.unicef.org/globalinsight/media/1171/file/UNICEF-Global-Insight-policy-guidance-AI-children-draft2020-1.0-.pdf>, accessed 21 May 2021.

85 Responsible Data for Children (RD4C), <https://rd4c.org>, accessed 21 May 2021, and United Nations Children's Fund, 'Good Governance of Children's Data', undated, <www.unicef.org/globalinsight/good-governance-childrens-data>, accessed 21 May 2021.

86 United Nations General Assembly, 'Guidelines for the Alternative Care of Children', A/RES/142/64, <https://bettercarenetwork.org/sites/default/files/03-2021/GuidelinesAlternativeCareofChildrenEnglish.pdf>, accessed 21 May 2021.

87 United Nations Children's Fund, 'Transformative Action to Accelerate Results for Children in Street Situations in the Decade of Action [2030–2020]: Technical guidance', June 2020, <www.unicef.org/media/74256/file/Transformative-Action-June2020-.pdf>, accessed 21 May 2021.

88 Jensen, *Understanding Risk*

89 التعليقان العامان المشتركان للجنة اتفاقية حقوق الطفل ولجنة حقوق العمال المهاجرين وأسرهم بشأن حقوق الطفل في ظروف الهجرة الدولية وثيقا الصلة أيضاً. انظر: <www.ohchr.org/EN/HRBodies/CMW/Pages/JointGeneralCommentonChildren.aspx>, بتاريخ 21 مايو 2021.

90 United Nations Children's Fund, *Global Programme Framework on Children on the Move*, UNICEF, New York, November 2017, <www.unicef.org/media/62986/file>, accessed 21 May 2021.

91 Marcus, Rachel, Amina Khan, Carmen Leon-Himmelstine and Jenny Rivet, *What Works to Protect Children on the Move? Rapid evidence assessment*, UNICEF, New York, 2020, <https://alliancecpha.org/en/child-protection-online-library/report-what-works-protect-children-move>, accessed 21 May 2021.

92 It was estimated i تشير التقديرات في عام 2019 إلى أن قرابة 8 ملايين طفل ولدوا حتى الآن بواسطة تقنيات المساعدة على الإنجاب. انظر: Balancing the rights of parents, donors and children', Council of Europe, 20 February 2019, <https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=25439>, accessed 21 May 2021.

93 United Nations Human Rights Council, 'Sale and Sexual Exploitation of Children: Annual report of the Special Rapporteur on the sale and sexual exploitation of children, including child prostitution, child pornography and other child sexual abuse material', A/HRC/21 ,40/43 January 2020, <www.un.org/en/ga/third/74/documentslist.shtml>, accessed 21 May 2021.

94 International Social Service, 'Principles for the protection of the rights of the child born through surrogacy', <https://www.iss-ssi.org/images/Surrogacy/VeronaPrinciples_25February2021.pdf>, accessed 21 May 2021.

95 United Nations Children's Fund, 'Operational Guide on Community-Based Mental Health and Psychosocial Support in Humanitarian Settings: Three-tiered support for children and families', UNICEF, New York, 2019, <www.unicef.org/reports/community-based-mental-health-and-psychosocial-support-guidelines2019->, accessed 21 May 2021.

96 United Nations Department of Economic Affairs, Statistics Division, 'SDG Goal 11: Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable', undated, <https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/goal11->, accessed 21 May 2021.

97 United Nations Population Fund, *State of World Population 2012: By choice, not by chance – Family planning, human rights and development*, UNFPA, New York, 2012, <www.unfpa.org/publications/state-world-population2012->, accessed 21 May 2021.

98 Muggah, Robert and Adriana Abdenur, 'Refugees and the City: The twenty-first-century front line', World Refugee Council Research Paper No. 2, Centre for International Governance Innovation, July 2018, <www.cigionline.org/publications/refugees-and-city-twenty-first-century-front-line>, accessed 21 May 2021.

99 Child Friendly Cities Initiative, 'Make Your City Child Friendly', UNICEF, 2021, <http://childfriendlycities.org>, accessed 21 May 2021.

100 Inter-Agency Standing Committee, *Guidelines for Integrating Gender-Based Violence Interventions in Humanitarian Action*, 28 August 2015, <https://interagencystandingcommittee.org/working-group/iasc-guidelines-integrating-gender-based-violence-interventions-humanitarian-action2015->, accessed 21 May 2021.

101 Landmine and Cluster Munition Monitor, *'Landmine Monitor 2019'*, International Campaign to Ban Landmines – Cluster Munition Coalition, 21 November 2019, <www.the-monitor.org/en-gb/reports/2019/landmine-monitor2019-.aspx>, accessed 21 May 2021.

102 United Nations Secretary-General, 'Priorities: Prevention', undated, <www.un.org/sg/en/priorities/prevention.shtml>, accessed 21 May 2021.

103 Jensen, *Understanding Risk*; and *The Paris Principles: Principles and guidelines on children associated with armed forces and armed groups*, February 2007, <www.unicef.org/mali/media/1561/file/ParisPrinciples.pdf>, accessed 21 May 2021.

104 Source: UNICEF internal analysis: Summary of corporate evaluations in the field of Child Protection, 2019.

© اليونيسف، تموز/يوليو 2021

يمنع إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بدون إذن مسبق.
يمنح الإذن بالنشر مجاناً للمنظمات التعليمية وغير الربحية.

3 United Nations Plaza New York, NY 10017

بريد إلكتروني : childprotection@unicef.org
موقع إلكتروني: www.unicef.org/protection
تويتر: @UnicefProtects